الأمم المتحدة S/PV.7670

مجلس الأمن

السنة الحادية والسبعون

مؤقت

الجلسة **٧٦٧٠**

الخميس، ١٤ نيسان/أبريل ٢٠١٦، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد ليو جياي	(الصين)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركين
	إسبانيا	السيد غونثاليث دي لينارس بالو
	أنغولا	السيد غاسبار مارتنس
	أوروغواي	السيد روسيلي
	أوكرانيا	السيد يلتشينكو
	السنغال	السيد سيك
	فرنسا	السيد بيرتو
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد راميريث كارينيو
	ماليزيا	السيد إبراهيم
	مصر	السيد أبو العطا
	المملكة المتحدة لبريطانيا لعظمى وأيرلندا الشمالية	السيد رايكروفت
	نيوزيلندا	لسيد فان بوهيمن
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة باور
	اليابان	السيد يوشيكاوا

جدول الأعمال

الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين من جراء الأعمال الإرهابية

مكافحة الإرهاب

رسالة مؤرخة ١ نيسان/أبريل ٢٠١٦ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة (S/2016/306)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

1610467 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين من جراء الأعمال الإرهابية

مكافحة الإرهاب

رسالة مؤرخة ١ نيسان/أبريل ٢٠١٦ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة (S/2016/306)

الرئيس (تكلم بالصينية): وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي كل من إثيوبيا، الأرجنتين، الأردن، أستراليا، إستونيا، إسرائيل، ألمانيا، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، إيطاليا، باكستان، البرازيل، بلجيكا، بنغلاديش، بولندا، بيرو، تايلند، تركيا، تونس، الجزائر، الجمهورية العربية السورية، جمهورية كوريا، جنوب أفريقيا، جورجيا، رومانيا، سري لانكا، سنغافورة، السويد، سويسرا، العراق، الفلبين، قطر، كازاخستان، كمبوديا، كندا، كوبا، كولومبيا، كينيا، المغرب، المكسيك، ملديف، المملكة العربية السعودية، نيكاراغوا، الهند، هنغاريا وهولندا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو كلاً من التالية أسماؤهم للمشاركة في هذه الجلسة: سعادة السيد جواو فالي دي أليدا، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة؛ سعادة السيد تيتي أنطونيو، المراقب الدائم للاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة؛ وسعادة السيد أحمد فتح الله، المراقب الدائم لجامعة الدول العربية لدى الأمم المتحدة.

وأقترح أن يدعو المجلس المراقب الدائم لدولة الكرسي الرسولي ذات مركز المراقب لدى الأمم المتحدة إلى المشاركة في هذه الجلسة، وفقاً للنظام الداخلي المؤقت والممارسة السابقة في هذا الصدد.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2016/306، التي تتضمن رسالة مؤرخة ١ نيسان/أبريل ٢٠١٦ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة، يحيل بها ورقة مفاهيمية بشأن البند قيد النظر.

وأود أن أرحب بمعالي السيد بان كي – مون، الأمين العام للأمم المتحدة، وأعطيه الكلمة.

الأمين العام (تكلم بالإنكليزية): أشكر سعادة السفير ليو جياي، رئيس مجلس الأمن، على عقد مناقشة اليوم المفتوحة بشأن مكافحة الإرهاب. من الواضح أن كلاً من الإرهاب والتطرف العنيف الذي يمكن أن يفضي إليه هما في صدارة جدول الأعمال الدولي.

لقد عدت للتو من سويسرا حيث شاركت مع وزير الخارجية السويسرية، ديدييه بوركهالتر، في رئاسة مؤتمر جنيف بشأن منع التطرف العنيف. وكان من المشجع أن العديدين من الوزراء ورؤساء المنظمات الإقليمية ومنظمات الأمم المتحدة، فضلا عن المجتمع المدني، اجتمعوا من أجل التركيز على إيجاد الحلول.

قبل أسبوعين، اعتمد مؤتمر قمة الأمن النووي في واشنطن العاصمة خطة عمل هامة لدعم الدور الرئيسي الذي بوسع الأمم المتحدة أن تؤديه في التخفيف من التهديد الذي يمكن أن تشكله إمكانية استخدام الإرهابيين للمواد النووية والكيميائية

والبيولوجية والإشعاعية، ولإدارة التصدي له. والهجمات الأخيرة التي وقعت في جميع أنحاء العالم قضت على أرواح، وزادت نسبة الخوف، وتحدّت جميع قواعد القانون الدولي وإنسانيتنا المشتركة. والإرهاب والتطرف المصحوب بالعنف هما خطران عالميان، يتجاوزان الثقافات والحدود الجغرافية السياسية. وينبغي عدم ربطهما بأي دين محدد، أو جنسية أو مجموعة عرقية بعينها.

ومع الاعتراف بأهمية التدابير الرامية إلى مكافحة الإرهاب، نحتاج أيضا إلى العمل المبكر والتصدي لدوافع التطرف المصحوب بالعنف. ونحن نعلم أن التطرف المصحوب بالعنف يزدهر عندما تتعرض المجموعات للتهميش، ويتقلص الحيز السياسي، وتُنتهك حقوق الإنسان، وتنعدم آفاق الناس وينعدم ما لحياتهم من معنى. وخطة العمل التي وضعتُها لمنع التطرف العنيف تطلب إلى كل بلد أن يضع خطة وطنية تشارك فيها المجتمعات الرئيسية، وتركز على منع نشوب الصراعات. وتدعو الخطة أيضا إلى تسوية الصراعات التي طال أمدها، مما يعطي الأمل لمن يعانون الاضطهاد، ويقضي على التربة التي يترعرع فيها التطرف العنيف والإرهاب.

إن تنظيم داعش بارع في جمع الأموال من خلال ممارسة أنشطة شائنة، وقد أظهر قدرة على دفع الشباب الساخطين إلى التطرف وعلى تجنيدهم، بمن فيهم النساء والفتيات، من خلال استراتيجيات تشمل شبكة الإنترنت ووسائط التواصل الاجتماعي. فهناك أكثر من ٣٠ ٠٠٠ شخص من جميع أنحاء العالم انضموا إلى الحملات التي ينظمها تنظيم داعش في العراق وسوريا. وهؤلاء المقاتلون الإرهابيون الأجانب يشكلون كذلك، عند عودتهم، تهديدا أمنيا كبيرا لبلدانهم أو لبلدان ثالثة.

ونحن بحاجة إلى التركيز على تنفيذ الأحكام ذات الصلة من قرارات مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١)، و ٢١٧٨ (٢٠١٤)، و ٢١٩٩ (٢٠١٥)، و ٢٢٥٣ (٢٠١٥)، وغيرها من القرارات والتدابير التي تعاقب الجماعات والأفراد الإرهابيين. ونحن بحاجة أيضا إلى تنفيذ جميع الركائز الأربع للاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب بشكل شامل ومتوازن، مع الإقرار بأن الأمن واحترام حقوق الإنسان هما أمران يعزز كل منهما الآخر. ويتعين على الدول الأعضاء أن تتخذ المزيد من الخطوات الملموسة لوقف جمع الأموال من خلال تهريب النفط والغاز، والاتجار غير المشروع بالتحف الثقافية، والقيام بعمليات الخطف طلبا للفدية، والحصول على التبرعات من الخارج.

ويجب علينا أيضا أن نحدّ من القدرة على انتهاك شبكة الإنترنت ووسائط التواصل الاجتماعي وإساءة استخدامهما من أجل دفع الشباب إلى التطرف وتجنيدهم، وذلك عن طريق تحديد الحلول العالمية والإقليمية التي تشمل الحكومات، والشركات الخاصة، والمجتمع المدني. كما أن الاستراتيجيات الرامية إلى مكافحة خطر الدعوة إلى التطرف من خلال شبكة الإنترنت تتطلب اتخاذ تدابير تشريعية، وتدابير لإنفاذ القانون على الصعيد الوطني. ونحن بحاجة أيضا إلى نهج فعال للاتصالات الاستراتيجية، وتجاوز السرد المضاد بلوغا لتعزيز قيم السلام والتسامح. وقد جعل مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب هذا الأمر مجالا يتصف بالأولوية في برنامجه الخمسي الجديد.

وبغية وقف تدفق المقاتلين الإرهابيين الأجانب، نحن بحاجة إلى التدخل في جميع المراحل – من بداية تطرفهم إلى سفرهم وعودتهم. ولقد دعا القرار ٢١٧٨ (٢٠١٤) جميع الدول الأعضاء إلى التعاون في هذا الجهد، وبناء على طلب مجلس الأمن، قامت فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب بوضع خطة الأمم المتحدة لتنفيذ بناء القدرات على مكافحة المقاتلين الإرهابيين الأجانب، وهي تشمل ٣٧ مشروع اقتراح يعزز بعضها بعضا، بغية تنفيذها من جانب ١٢ كيانا تابعا لفرقة العمل. ودعا مجلس الأمن أيضا الدول

الأعضاء إلى تقديم المساعدات المالية اللازمة. وفي حين أن مركز مكافحة الإرهاب سيدعم العديد من هذه المشاريع بتمويل تحفيزي، فإن تنفيذها سيتطلب المزيد من التمويل.

ويجب علينا أيضا أن نتأكد من أن النُهُج التي نتبعها لمنع التطرف المصحوب بالعنف ومكافحة الإرهاب تحترم قيمنا المشتركة، على النحو الوارد في ميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والقانون الانساني، والقانون الدولي لحقوق الانسان. وفي كثير من الأحيان، هذا الفهم الأساسي يتم انتهاكه أو تجاهله. كما يجب علينا أن نتحلى بالشجاعة لمواجهة بعض الحالات الصعبة، من قبيل الدعم الذي قد يحظى به المتطرفون والارهابيون العنيفون – بشكل مباشر وغير مباشر وربما عن غير قصد – من الحكومات. ويجب أن نعترف أيضا بأن الاستراتيجيات الحكومية لمكافحة الإرهاب هي استراتيجيات خرقاء وتمييزية في كثير من الأحيان، حتى أنها تأتي في نهاية المطاف بنتائج عكسية، وتولّد المزيد من العزلة بين المجتمعات المحلية المستهدفة، وتؤدي إلى وجود إرهابيين أكثر مما كان موجودا من قبل.

ومن خلال خطة العمل لمنع التطرف العنيف وتنفيذ خطة بناء القدرات، تعمل منظومة الأمم المتحدة معا من خلال نهجها الرامي إلى توفير الدعم للدول الأعضاء في الكفاح الذي تتولاه. وإذ نتطلع إلى قيام الجمعية العامة في هذا العام باستعراض الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب في ذكراها السنوية العاشرة، آمل أن تتوصل الدول الأعضاء إلى توافق في الآراء بشأن قرار قوي يعزز الوحدة الدولية في مواجهة الانقسامات التي تسعى الجماعات الارهابية ويسعى المتطرفون العنيفون إلى إيجادها.

وثمة دور رئيسي يتعين على مجلس الأمن أن يضطلع به، وإنني أتطلع إلى مواصلة جهودنا المشتركة لمواجهة هذا الخطر العالمي.

الرئيس (تكلم بالصينية): أشكر الأمين العام على بيانه.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن.

السيد أبو العطا (مصر): أود في البداية أن أتوجه بالشكر إلى الصين على عقدها هذه المناقشة الهامة في هذا الوقت الذي يواجه عالمنا تحديا من أخطر التحديات التي تواجهها البشرية، ألا وهو تهديد الارهاب البغيض.

إن مصر بحكم خبراتها المتراكمة في مجال مكافحة الارهاب منذ نهاية عشرينيات القرن الماضي لديها القناعة بضرورة اتباع توجه شامل في التصدي للإرهاب، بما يعني ضرورة التصدي لجميع الأسباب المؤدية إلى الإرهاب، والتطرف المؤدي إلى العنف والإرهاب، سواء كانت تلك الأسباب سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو فكرية، كالاسلاموفوبيا، أو تلك المتعلقة باتباع سياسات تؤدي إلى تهميش الاقليات في بعض الدول، والتمييز على أساس العرق والانتماءات الاثنية، وتشجيع الاساءة إلى الأديان والرسل، وإلى استمرار الاحتلال وما يقوم به يوميا من انتهاكات انسانية ومصادرة للأراضي، ومن قتل للأمل في الحرية واستعادة الكرامة لدى الشعوب المحتلة، وغير ذلك من القضايا السياسية المزمنة دون تسوية. إضافة إلى ذلك، يعني الشمول أيضا ضرورة التصدي لجميع التنظيمات والجماعات الارهابية أينما وجدت ودون تفرقة في إطار أحكام الميثاق والقانون الدولي، أخذا في الاعتبار تبنّيها جميعا للأيديولوجية نفسها وللنهج القائم على استخدام القوة والعنف لتحقيق مأربها.

في ضوء هذه الرؤية، ومع تطور الوسائل التي تستخدمها التنظيمات الإرهابية للترويج لأفكارها وجرائمها، ولتجنيد أفراد تابعين لها، وللحصول على التمويل، وكذا في ضوء سرعة تحرك تلك التنظيمات الإرهابية وقدرتها الفائقة على التأقلم والمناورة، فإن تركيزنا في الفترة المقبلة ينبغي أن ينصب على ما يلي:

أولا، ضرورة السعي إلى تحويل ما تم التوصل إليه من قرارات وتوصيات في إطار الأمم المتحدة إلى خطوات عملية يترتب عليها تأثير ملموس على الأرض، وتنفيذ مشروعات لبناء القدرات في الدول المختلفة، تأسيساً على مبدأ الملكية الوطنية.

ثانيا، حتمية التصدي بشكل شامل لرسائل وأيديولوجيات التنظيمات الإرهابية، وبصفة خاصة داعش والقاعدة والجماعات الإرهابية المتعاونة معها.

ثالثا، ضرورة التنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن المتعلقة بتمويل الإرهاب، وتوافر الإرادة السياسية لدى المجتمع الدولي لإلزام الدول الممولة للإرهاب والداعمة له على وقف تمويلها ودعمها، مع مساعدة الدول على بناء قدراتها لجعلها قادرة على الوفاء بالتزاماتها بموجب تلك القرارات.

رابعا، ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب، تعتبر من أخطر جوانب تهديد الإرهاب، وهي ظاهرة متعددة الجوانب والأسباب، وتعتبر مثالا للمشاكل التي يستلزم التصدي لها – فضلا عن الجهود الوطنية – ومسألة حتمية للعمل والتنسيق الجماعيين. وقد اتخذ مجلس الأمن في هذا الخصوص القرار رقم ٢١٧٨ (٢٠١٤)، وأصدرت المديرية التنفيذية التابعة للجنة مكافحة الإرهاب عددا من التقارير ذات الصلة، واعتمدت لجنة مكافحة الإرهاب في تموز/يوليه ٢٠١٥ قواعد استرشادية للتصدي لتلك الظاهرة. وعلى الرغم من كل تلك الجهود المبذولة، ستكون العبرة بالتنفيذ، وبتوفر الإرادة السياسية لوقف تدفق المقاتلين الإرهابيين الأجانب إلى مناطق النزاع، والوقوف بشدة أمام الأطراف المتراخية عن تحمل مسؤولياتها في هذا الخصوص.

خامسا، يواجه المجتمع الدولي إلى حد ما مأزقا. ففي الوقت الذي يتم فيه التشديد على ضرورة احترام مبدأ حرية الرأي والتعبير، أصبحت الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي إحدى أهم الوسائل التي تستخدمها التنظيمات الإرهابية لأغراض الإرهاب، ولا سيما داعش والقاعدة. ولا يمكن أن يظل المجتمع الدولي مكتوف الأيدي أمام هذه المشكلة، استنادا إلى اختلاف القوانين الداخلية والمعايير ذات الصلة في الدول. ينبغي علينا التوصل إلى أرضيات مشتركة يتم على أساسها التصدي لتلك المشكلة الخطيرة، في الوقت ذاته من دون المساس بمبدأ حرية الرأي والتعبير.

سادسا، أهمية قيام الأمم المتحدة بالدور المُنتظر منها لمكافحة الإرهاب باعتبارها مظلة العمل الدولي في هذا الخصوص. توجد عدة ملاحظات على دور الأمم المتحدة في هذا الصدد، سيتم التطرق إليها باستفاضة خلال عملية المراجعة الخامسة للاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب.

أود أن أشير إلى أن من أهم الملاحظات في هذا الصدد، ضرورة الارتقاء بمستوى التنسيق فيما بين كيانات الأمم المتحدة المعنية بمكافحة الإرهاب وكذلك فيما بين الأمم المتحدة والتجمعات الإقليمية والجهود ذات الصلة المبذولة خارج إطار الأمم المتحدة، بهدف تبادل الخبرات وتجنب التناقض أو الازدواجية، وأن ينعكس ذلك على هيكل ومسؤوليات الأمانة العامة للأمم المتحدة، فضلا عن ضرورة حشد الموارد اللازمة لتمويل مشروعات بناء قدرات الدول لمكافحة الإرهاب ولتجنب التطرف العنيف المؤدي إلى الإرهاب ومكافحته.

في الختام، أود أن أؤكد على أن القضاء على الإرهاب يتطلب في المقام الأول توفر الإرادة السياسية اللازمة، واحترام القانون الدولي والتنفيذ الفعّال لقرارات مجلس الأمن، فضلا عن تعزيز التنسيق، وتوفر الموارد المالية اللازمة. وفي هذا السياق، سوف تسعى مصر من خلال رئاستها للجنة مكافحة الإرهاب إلى تحقيق نتائج ملموسة قدر الإمكان في النواحي المتعلقة بمكافحة الإرهاب كافة. وأشير، على سبيل المثال، إلى

الاجتماعات المفيدة والقيمة التي تم عقدها مؤخرا لهذا الغرض على غرار الاجتماعات المشتركة التي عُقدت وتلك التي سوف تُعقد مع لجنة الجزاءات بشأن داعش والقاعدة العاملة بموجب القرارات ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) و ٢٢٥٣ (٢٠١٥)، وكذلك الاجتماع الذي عقد لحشد الدعم لتنفيذ مشروعات لبناء القدرات الفنية للعراق في مجال مكافحة الإرهاب.

السيد فان بوهيمن (نيوزيلندا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الصين على مبادرتها إلى عقد هذه المناقشة المفتوحة والتي توفر فرصة هامة للنظر في واحد من أخطر التحديات التي تواجه المجتمع الدولي وأكثرها تعقيدا. أشكر الأمين العام أيضا على إحاطته الاعلامية.

إن الإرهاب العالمي ليس ظاهرة جديدة. بيد أن الخطر الذي يشكله الآن، لم يسبق له مثيل في نطاقه، ومداه وكلفته البشرية. لقد كانت السنتين الماضيتين من بين أكثر السنوات دموية على الاطلاق. ففي جميع أرجاء العالم، وبشكل يومي تقريبا، فإن الهجمات العشوائية تدمر حياة الناس العاديين وتخلف ورائها الصدمة والخوف. وفي حين أن عددا محدودا من الدول ما زالت تتحمل وطأة هذه المجزرة، فإن ظهور شبكات عالمية جديدة واستخدامها المتقدم جدا لتكنولوجيات الاتصالات الحديثة، يعني أنه ما من بلد بوسعه أن يعتبر نفسه في مأمن من هذا الخطر. ولا توجد حلول سريعة أو سهلة.

على الرغم من ذلك، من الواضح، الآن وأكثر من أي وقت مضى، أن التعاون الدولي أصبح أمرا حيويا للإبقاء على مجتماعتنا آمنة. إن الأمم المتحدة تقوم بدور محوري لضمان أن نبقى متحدين في تصميمنا وفي دعم نهج منسق وفعال على الصُعد الوطنية، والإقليمية والعالمية. وعلى مر السنين، اعتُمدت مجموعة من التدابير، من قبيل تحديد الإرهابيين والمنظمات الإرهابية والخطوات الرامية إلى قمع تمويل الإرهاب من أجل التصدي لهذا الخطر. ويقتضي الأمر المزيد من العمل لضمان تنفيذ تلك التدابير تنفيذا فعالا.

بينما يضطلع المجلس بدور رئيسي في ذلك الصدد، بما في ذلك من خلال لجان الجزاءات، كذلك فإن الدول الأعضاء والجهات الفاعلة الأخرى، مثل فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية، تقوم بدور حيوي في تلك الجهود. إن الإحاطة الإعلامية المشتركة التي قدمها رؤساء لجنة مجلس الأمن عملا بالقرارات ١٢٦٧ (١٩٩٩)، و ١٩٨٩ (٢٠١١) و ٢٢٥٣ (٢٠١٥) المتعلقة بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)، وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد، وجماعات وكيانات، والتي تنعقد في غرفة أخرى في المقر الرئيسي، توفر فرصة إضافية للنظر في تلك المسائل. إن التعاون الأمني يؤدي دورا هاما، لا سيما في مواجهة جماعات مثل داعش، وحركة الشباب، وجماعة بوكو حرام التي تسعى إلى فرض إرادتها باللجوء إلى الخوف والقوة.

تقوم نيوزيلندا بدورها من خلال دعم الحكومة العراقية في جهودها لمكافحة قوات داعش داخل أراضيها، بيد أن الاستجابة الأمنية وحدها لا تعتبر حلا فعالا ودائما للخطر الإرهابي. إن اتباع نهج شامل لا يزال يكتسي أهمية كبيرة، أي نهج يتطرق إيضا إلى الدوافع الكامنة وراء التطرف العنيف. وكما ذكّرنا الأمين العام من فوره، فإن استعراض هذا العام الذي يعقد في سلسلة الاستعراضات التي تجري كل سنتين للاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب يمثل فرصة لتقييم ما إذا كانت هيئات، وآليات تقاسم المعلومات والموارد الموجودة حاليا كافية لدعم التعاون الفعال والكفؤ داخل الأمم المتحدة، وفيما بين الدول الأعضاء ومع الجهات الفاعلة ذات الصلة في القطاع الخاص والمجتمع المدني.

كذلك حان الوقت للمجلس لكي ينظر في الخطوات التي يمكن اتخاذها لتعزيز هيكل الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب،

وتحفيز الإجراءات اللازمة لضمان أن جميع أطراف المنظومة تعمل معا ومن دون إزدواجية لا ضرورة لها، بينما يجري التيسير لبناء القدرات على نحو فعال. كذلك يقوم مجلس الأمن بدور هام في تحديد ومعالجة الثغرات الحرجة في الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب. وفي ذلك الصدد، أود أن أبرز مجالين بعينهما أرى أنهما جديران باهتمام خاص في الأشهر المقبلة.

أولا، علينا ضمان التصدي الفعّال للتحديات التي يشكلها تزايد تدفق المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين إلى أوطانهم أو الذين يسافرون إلى بلدان ثالثة. لقد اتخذ المجلس خطوات حاسمة في قراره ٢١٧٨ (٢٠١٤) لمعالجة تدفق المقاتلين الإرهابيين الأجانب إلى مناطق الصراع. مع وجود ما يقدر بنحو ٣٠ ٠٠٠ مقاتل أجنبي حاليا ينتمون إلى أكثر من ١٠٠ بلد وناشطين، وبما أن الموجة في المعركة على الأراضي آخذة في التحول، فإنه يجب أن تكون لدينا استراتيجيات للتصدي للتحديات الاجتماعية الهائلة والمخاطر الأمنية التي سوف تشكلها عودة المقاتلين السابقين. إن تدابير الأمنية وتدابير إنفاذ القانون ستكون هامة، بيد أن إعادة التأهيل وإعادة الإدماج أيضا يجب أن تشكل جزءا هاما من استجابتنا، إذا ما أردنا منع حدوث المزيد من العزلة والتطرف.

وعلينا أيضا كفالة أن تتماشى استجابتنا مع القيم الأساسية للمنظمة، متمثلة في احترام سيادة القانون وحقوق الإنسان الأساسية، وأن تكون مترسخة فيها بقوة. وثمة دور مركزي أيضا للتعاون الدولي في شكل تبادل المعلومات وتشاطر الممارسات الجيدة والتعاون القضائي وبناء القدرات المحدد الأهدف. ولا يمكن ترك البلدان الأكثر عرضة للخطر لمواجهة هذه التحديات بمفردها.

ثانيا، ينبغي للمجلس أن يضطلع بدوره في دفع عجلة تنفيذ التوصيات المقدمة من الأمين العام في تقريره الأخير عن منع التطرف العنيف (A/70/674) ولا يمكننا أن نأمل في مواجهة التهديد الإرهابي غير المسبوق الذي نواجهه حاليا دون تقليل جاذبية الخطاب الإرهابي ومعالجة العوامل التي تدفع الفئات الضعيفة من الشباب للانضمام إلى هذه الجماعات. وهذا عمل طويل الأجل سيمتد لعقود وأجيال ويتطلب التزاما بتحقيق التلاحم الاجتماعي والمشاركة وبتعزيز بناء مجتمعات متسامحة وشاملة للجميع. ونحن بحاجة إلى استجابات وطنية محددة الأهداف لمواجهة الظروف المحددة للبلدان والمجتمعات المحلية.

كما يتعين على المجلس النظر في ماهية الدور الذي يمكن أن يؤديه في دعم هذه الجهود والكيفية التي يمكن أن تدعم بها إجراءاته وبياناته وقراراته استجابتنا الجماعية للتصدي لهذا الخطاب الخبيث. وتلك هي المسائل التي نرى أنها تستدعي تفكيرا جادا من جانب المجلس.

السيد غاسبار مارتنس (أنغولا) (تكلم بالإنكليزية): نشكركم، سيدي الرئيس، والرئاسة الصينية للمجلس على عقد هذه الجلسة الهامة وعلى المذكرة المفاهيمية (S/2016/306، المرفق) لتوجيه هذه المناقشة المفتوحة، التي تتيح لجميع أعضاء الأمم المتحدة فرصة لتجديد التزامها بمكافحة الإرهاب – وهو آفة يجب على المجتمع الدولي بأسره احتواؤها وتدميرها إذا كنا نريد أن نبني عالما أكثر عدلا وسلاما ونعيش فيه. كما نشكر الأمين العام على تشاطره مع المجلس أفكاره المتعمقة بشأن مسألة أصبحت أمرا تثير بالغ قلقنا جميعا.

وفي الواقع، فإن الإرهاب يشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين وتحديا غير مسبوق، نظرا للخصائص التي اكتسبها وبما لديه من طموحات لغزو وحكم الأقاليم بموجب برنامج يهدف إلى إخضاع الشعوب لنير الظلام والظلامية ويتعارض تماما مع قواعد العيش المتحضر، وذلك في إنكار كامل للتنوع، سواء كان ثقافيا أو عرقيا أو دينيا. والإرهابيون المعاصرون، الذين يفسرون الدين تفسيرا رجعيا، يحولون هذا العالم إلى مكان يشكل العيش فيه خطرا.

وفي أفريقيا، ينتشر الإرهاب على نطاق واسع وبشكل خطير. وتنشر جماعة بوكو حرام في نيجيريا وتنظيم القاعدة والجماعات المنتسبة له في بلاد المغرب الإسلامي وأنصار الشريعة وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) في ليبيا وحركة الشباب في الصومال البؤس والموت والإرهاب بلا رحمة. كما تشكل منطقة الساحل ومالي وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية أهدافا للجماعات الإرهابية في حملة الشر والتدمير. وهذه حالة مثيرة للقلق، تهدد السلام والاستقرار والأمن في جميع أنحاء القارة.

وفي السنوات الأخيرة، حدث تطور مثير للقلق، يرتبط بتزايد عدد الأفراد المشاركين في الصراعات في جميع أنحاء العالم. وذلك يغذي نوعا جديدا مما يسمى بالإرهاب الدولي، مما أدى إلى نشوء ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب التي لم يسبق لها مثيل. وتواصل الجماعات الإرهابية مثل تنظيم القاعدة وجبهة النصرة وداعش وبوكو حرام وغيرها تجنيد الأتباع واختطاف الشباب بشكل بشع لتحويلهم إلى مقاتلين إرهابيين في جميع أنحاء العالم. وقد نبهت الحالة المجتمع الدولي إلى ضرورة تحديد ومعالجة الأسباب الجذرية للظاهرة وتطبيق أفضل النُهج لمواجهة هذا الاتجاه المثير للقلق.

ومن المفهوم أن تسوية الصراعات الجارية، وذلك أساسا في سورية والعراق وليبيا ومالي، سيكون له أثر مباشر على القوى المحركة لإرهاب داعش في منطقة الساحل وفي غيرها من المناطق التي أعلن الإرهابيون فيها البيعة لدولة الخلافة التي نصبت نفسها بهذه الصفة في سورية والشام.

وتقرير الأمين العام عن الخطر الذي يشكله داعش للسلام والأمن الدوليين ولمجمل جهود الأمم المتحدة في دعم الدول الأعضاء في التصدي لهذ الخطر (S/2016/92) يتضمن توصيات ذات صلة بشأن التدابير التي ينبغي للدول والأمم المتحدة اتخاذها لمكافحة هذه التهديدات غير المسبوقة. ويذكرنا التقرير بأن الدول، ولئن كانت تتحمل المسؤولية الأساسية عن مكافحة الإرهاب، لا تستطيع أن تفعل ذلك عندما تتصرف منفردة. ويتطلب البعد العالمي الذي اكتسبته التهديدات الإرهابية استجابات عالمية تقوم فيها الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى بدور حاسم عن طريق اعتماد نهج شامل ومتضافر ومنسق.

وهذا النهج الاستراتيجي يهدف إلى تعزيز قدرة الدول على مكافحة تمويل الإرهاب عن طريق منع ووقف تمويل الإرهاب والتنفيذ التام لنظم الجزاءات التي فرضها مجلس الأمن ضد المنظمات الإرهابية وتعزيز التعاون الإقليمي في مجال تطبيق الصكوك ذات الصلة بالجريمة المنظمة عبر الوطنية، بالنظر إلى صلتها العضوية بالإرهاب، وتعزيز الاستخبارات المالية في التحقيقات المتعلقة بالأنشطة الإرهابية. كما يهدف إلى مكافحة تجنيد الإرهابيين عن طريق الإنترنت واستخدام الإنترنت في مكافحة تغذية نزعة التطرف والتطرف العنيف؛ ومنع وتعطيل وتجريم سفر المقاتلين الإرهابيين الأجانب؛ ومعالجة مسألة المقاتلين الإرهابيين العائدين إلى بلدانهم الأصلية؛ وتعطيل قدرة الإرهابيين على تخطيط وتنفيذ الهجمات؛ وحماية التراث الثقافي الذي تدمره الجماعات الإرهابية بهذا الشكل المخزي.

ونؤكد مجددا التزام أنغولا الكامل بمكافحة التهديد الذي يشكله الإرهاب. وقد أنشأت الحكومة الأنغولية المرصد الوطني لمكافحة الإرهاب، الذي تنسق وزارة الداخلية عمله، والذي يضم مجموعة خبراء من مختلف القطاعات من شتى الدوائر الحكومية، بما فيها الدفاع والأمن، وتتمثل مهمته في رصد التهديدات الإرهابية الحالية أو المحتملة.

ويحدد القرار ٢١٧٨ (٢٠١٤) إجراءات ملموسة لتعبئة المجتمع الدولي من أجل مكافحة المقاتلين الإرهابيين الأجانب، بوسائل من بينها اعتماد تشريعات وطنية ذات صلة. ويفرض التشريع الأنغولي عقوبات سجن مشددة على أي شخص

يتعاون مع جماعة إرهابية، سواء من خلال توفير المعلومات أو الوسائل المادية، بما في ذلك الأسلحة والذخيرة والأدوات اللازمة لارتكاب الجرائم والمأوى وأماكن الاجتماعات، أو من خلال المساعدة في تجنيد أعضاء المنظمات الإرهابية.

والتعاون الدولي أداة أساسية في التصدي لخطر الإرهاب، وفي هذا السياق، يتضمن القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) مبادئ توجيهية لتعزيز التعاون في مكافحة الإرهاب. وفي سياق تطبيق تلك المبادئ التوجيهية، تتعاون أنغولا مع الدول الأعضاء في جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية وبلدان المنظمتين دون الإقليميتين، الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، في تبادل المعلومات والتعاون الإداري والقضائي في منع ومكافحة الإرهاب.

وقد أنشئ مركز إقليمي للإنذار المبكر لتحسين الاتصال بين الدول الـ ١٤ الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي. وتعمل لجنة أجهزة المخابرات والأمن الأفريقية، على مستوى الاتحاد الأفريقي، كآلية للتعاون والتنسيق وتبادل المعلومات. وتتعاون أنغولا، على الصعيد الثنائي، مع المركز الأفريقي للدراسات والبحوث المتعلقة بالإرهاب، ومقره في الجزائر العاصمة.

وفيما يتعلق بتمويل الإرهاب، اعتمد البرلمان الأنغولي قانونا بشأن منع الإرهاب ومكافحته، واتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية لمنع الإرهاب ومكافحته. وبالإضافة إلى ذلك، تم اتخاذ عدد من التدابير القانونية للتصديق على الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب، وقانون مكافحة الإرهاب وغسل الأموال. ومن أجل معالجة كل المعلومات المتعلقة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب بشكل مركزي، أنشأت أنغولا وحدة الاستخبارات المالية داخل البنك الوطني.

وفي الختام، أود أن أجدد التزام أنغولا بمواصلة العمل مع الأمم المتحدة لتنفيذ القرارات والبرامج وخطط العمل ذات الصلة الرامية إلى منع ومكافحة التهديد الذي يشكله الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره على نحو فعال.

السيد إبراهيم (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة الهامة للغاية وعلى وضوح الهدف في المذكرة المفاهيمية (S/2016/306، المرفق). وأشكر الأمين العام على تشاطره معنا الشواغل المتنامية إزاء الأعمال الإرهابية المتزايدة في الكثير من المناطق المضطربة وقدرة الإرهاب على الكمون في أجزاء كثيرة من العالم دون إثارة الشبهات. وإننا نتطلع إلى الاستعراض القادم لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، ومناقشاتنا اليوم مفيدة في التعبير عن اهتمامنا المشترك بالأسباب التي توجب علينا العمل معا لمواجهة هذه الآفة البشرية.

إننا نؤيد البيان الذي سيدلى به ممثل إيران بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

لقد استثمرت الأمم المتحدة منذ عام ١٩٧٢ الكثير من الموارد من أجل التصدي للتحديات التي تواجه السلم والأمن الدوليين الناجمة عن الإرهاب ومرتكبي الأعمال الإرهابية، وأولت الكثير من الاهتمام لها. لقد شهدنا العديد من مظاهر الإرهاب الدولي وتكاليفه المدمرة. وأدت استجابتنا سواء من قبل المجلس أو الجمعية العامة أو الهيئات الأخرى على مر السنين إلى وضع مجموعة متماسكة وحقيقية من القوانين والقواعد والمعايير الدولية. وهي تشمل العديد من الصكوك القانونية وغيرها بدءا من الإعلانات والاتفاقيات والقرارات والاستراتيجيات وخطط العمل، ناهيك عن إنشاء المؤسسات والهياكل والعمل الذي تقوم به، على غرار فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب، والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، ومركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، واللجان المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) بشأن تنظيم القاعدة وحركة طالبان وما يرتبط بهما من أفراد وكيانات،

والقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) بشأن مكافحة الإرهاب، والقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) وغيرهما من القرارات.

وتنعكس الجهود على المستوى الدولي بشكل متزايد على المستوى الإقليمي، ولا سيما في جنوب شرق آسيا. وقد رأت رابطة أمم جنوب شرق آسيا ضرورة عمل المنطقة بشكل جماعي وموحد وأبرمت اتفاقيتها الخاصة في مجال مكافحة الإرهاب، التي تشكل جزءا لا يتجزأ من الإطار القانوني والمعياري في المنطقة. ورغم كل التركيز والاهتمام الذي أوليناه والزخم الإيجابي الذي ولدناه لتوفير إطار للتعاون الدولي والإقليمي، تزايدت للأسف، الهجمات الإرهابية وحالات التطرف العنيف خلال السنوات الأخيرة. ومما يثير القلق بشكل متزايد أن العديد من الهجمات الأخيرة تشير إلى وجود درجة أعلى من التطور والتعقيد والتنسيق في تخطيط وتنفيذ الهجمات، وأيضا فيما يتعلق بأنشطة التجنيد وتغذية نزعة التطرف التي يقوم بها الإهابيون. لقد أصبح الإرهاب ظاهرة مروعة.

ولسنا بحاجة إلى التذكير بالوحشية المروعة للمنظمات الإرهابية المعروفة، مثل تنظيمات القاعدة وداعش وبوكو حرام والمنتسبين إليها ومؤيديها في أجزاء من أفريقيا والشرق الأوسط وأوروبا، وحتى في جنوب شرق آسيا. فقد رأينا قدرتهم على تدمير تراثنا المشترك. ورأينا إساءتهم لكرامة الإنسان وحقوقه. ورأينا عقيدتهم الفاسدة ورؤاهم الكارثية، ويكفي ما رأيناه. ويجب أن يستند تركيزنا في سياق مكافحة هذا الخطر والقضاء عليه على عزمنا الجماعي على تقاسم المسؤولية، والمشاركة في جهود منسقة على جميع المستويات. ويجب علينا تفنيد خطابهم وعدم مساعدتهم على توفير فترات بث للإرهاب. ويجب أن يكون ردنا قويا. ويتعين أن يكون محدد الأهداف، ويجب ألا نُستدرج إلى مجال نفوذهم الأيديولوجي أو أن نوفر لهم أسبابا لزيادة عدد المجندين في صفوفهم. كما يجب أن يستند ردنا إلى الاحترام الكامل للقانون الدولي، بما في ذلك حقوق الإنسان، والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ويجب علينا أيضا حرمانهم من مصادر تمويل أنشطتهم.

ورغم أنني لا أعتزم الخوض في جدل ديني، إلا أنه من المؤسف بالنسبة لغالبية المسلمين أن يجري تمثيلنا بشكل ظالم وخاطئ، من قبل هؤلاء الزنادقة الذين يدعون أن تصرفاتهم يقرها الإسلام، دين السلام والرحمة، والذي يعلنون، على نحو يثير السخرية، اعتناقهم له. ومما يثلج الصدر أن نلاحظ أن العالم غير مقتنع بتحريفاتهم الشائنة للدين الذي يعتنقه العديد من المسلمين المحبين للسلام. ولذلك، من المهم للغاية أن يبدأ المسلمون المحبون للسلام والمعتدلون في العالم الإسلامي العمل بشكل جدي لتقديم الخطاب الصحيح للشباب المعرضين للخطر والمحبطين، ومعالجة الأسباب الجذرية من أجل وقف حملات التجنيد التي تقوم بها الجماعات الإرهابية للمقاتلين الإرهابيين المحليين والأجانب. ويمر الطريق إلى الخلاص من خلال الأعمال الصالحة، وليس من خلال تسخير المآسي والفناء الذاتي.

لقد بدأت المعركة في ماليزيا ضد الإرهاب خلال السنوات التأسيسية كدولة. واكتسبت ماليزيا، في المراحل الأولى من تاريخها الحديث، بعض الخبرة التي يمكنها تشاطرها، خاصة تلك المتعلقة بالجوانب السياسية أو الأيديولوجية للإرهاب. وخلال الفترة من ١٩٤٧إلى ١٩٨٩ أثناء التمرد، شهدت ماليزيا نزاعا ذا دوافع أيديولوجية أشعله الإرهابيون بوحشية لا توصف، والذين كانوا يسعون إلى فرض نظامهم السياسي غير المقبول على الماليزيين المتعددي الأعراق والأجناس والمحبين للسلام. وأمام هذا التهديد، كان على الماليزيين من جميع الأعراق والعقائد تعلم الدروس الصعبة في الصمود والوحدة من أجل الانتصار على الإرهاب. وفي السنوات الأولى من الصراع، كانت الحكومة مدركة وحساسة بوجه خاص

لاحتياجات السكان الذين وجدوا أنفسهم، من غير خطأ ارتكبوه، في خضم صراع سياسي أساسا، اتسم بالتطرف المصحوب بالعنف، لا يختلف عما نشهده في أجزاء من الشرق الأوسط وأفريقيا اليوم.

وفي تجربة ماليزيا، جرى تحقيق السلام في نهاية المطاف من خلال نهج الحكومة القائم على سحب بساط التفوق الأخلاقي من تحت أقدام الإرهابيين، وذلك في المقام الأول عن طريق توفير الأمن والأمان وفرص التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وبالإضافة إلى ذلك، لم يتم ادخار أي جهد أو موارد، بما في ذلك من خلال تقديم المساعدات الدولية، لدعم التزام الحكومة بضمان مستقبل أفضل وتوفير فضاء مشترك للجميع تحت مظلة الدولة الماليزية. وعلاوة على ذلك، تم رفض أي ادعاء بالشرعية أو الدعم الشعبي من قبل الإرهابيين في نهاية المطاف، وذلك بسبب وحشيتهم وتصرفاتهم الدنيئة.

وأنا فخور بكون ماليزيا تشكل مثالا جرى فيه تنفيذ استراتيجية كسب القلوب والعقول بكل دقة وتنفيذها بنجاح. ومن أجل توفير استجابة فعالة وكسب تأييد وشرعية واسعي النطاق في صفوف أولئك الذين نسعى لحمايتهم، من الواضح أنه يجب توخي أقصى درجات الحيطة حتى لا يصب ذلك في مصلحة الإرهابيين. وسيتطلب ذلك حكمة وبراعة سياسيتين.

في الختام، لا تزال ماليزيا ملتزمة بمعركتها النهائية ضد الإرهاب العالمي والدولي، وستستمر في الاضطلاع بدور بناء لمنع الجماعات الإرهابية من أن تصبح خطرا على المجتمع. ولن ندخر أي جهد في هذا المسعى الجماعي لتحدي الإرهابيين وفضحهم وإماطة اللثام عن وجههم الحقيقي بوصفهم مجرمين خسيسين ومتطرفين يمارسون العنف. وإن شاء الله سننتصر معا.

السيد غونثاليث دي لينياريس بالو (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): أود أن أشكر جمهورية الصين الشعبية على عقد هذه المناقشة، التي، هي للأسف، مناسبة من حيث التوقيت وضرورية. ولا يشكل الإرهاب أحد التهديدات الرئيسية للسلام والأمن الدوليين فحسب، وإنما هو أيضا أمر يؤثر علينا جميعا. إنه ظاهرة عالمية، وبالتالي، فهو يتطلب ردا موحدا وجماعيا. ومن ثم، فإن هذه المناقشة مناسبة من حيث التوقيت، وهو ما سينطبق أيضا على استعراض استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، الذي أشار إليه الأمين العام.

ولاستعراض هذا العام أهمية خاصة جدا. أولاً وقبل كل شيء، بسبب البروز المؤسف الذي اكتسبه الإرهاب على جدول الأعمال الدولي والطبيعة المتغيرة المذكورة كثيرا للتهديد الذي يشكلهه، فإن قدرة الإرهابيين على التكييف تتطلب منا سرعة وحسما ومرونة. ولذلك يتعين علينا أن نعالج المفاوضات بشأن الاستراتيجية العالمية بتصميم على ضرب الإرهاب بطريقة تدحره وبأدوات ذكية ومرنة بما فيه الكفاية تجعل من الممكن الرد الفوري على الهجمات الإرهابية.

وقد نظر مجلس الأمن بالفعل في بضعة عناصر جديدة، مثل مسألة المقاتلين الإرهابيين الأجانب، التي كانت موضوع القرار ٢١٧٨ (٢٠١٤)، ومبادئ مدريد التوجيهية لتنفيذه على الوجه الأمثل. وفي صلب الموضوع كذلك مصادر التمويل الجديدة، التي عالجناها في سلسلة صكوك أدت، في السنة الماضية، إلى القرارين ٢١٩٩ (٢٠١٥) و ٢٢٥٣ (٢٠١٥). وثمة عنصر جديد آخر في عام ٢٠١٥ هو البيان الرئاسي المتعلق بمكافحة الإرهاب على الصعيد الوطني.

وبالتالي، فنحن نضيق الخناق تدريجيا على الإرهاب. ولن نتمكن من القضاء عليه بالكامل وإلى الأبد، بضربة حاسمة. فإن ذلك سيكون صعبا، ولكنه غير مستحيل. غير أننا يمكن أن نحاول القضاء عليه بتشديد الخناق عليه. ومن المهم جدا ألا نتهاون. وفي بعض المجالات، مثل أمن الفضاء الإلكتروني، لا تزال لدينا بعض الحرية في وضع صكوك جديدة. وثمة مجال

هام آخر هو مجال العدالة، حيث يمكننا ممارسة ضغط أكبر من أجل القضاء على الإرهاب.

وتعتزم إسبانيا، أثناء رئاستها القادمة للمجلس في كانون الأول/ديسمبر من هذا العام، استكشاف إمكانيات زيادة التعاون القضائي الدولي. كما سنستعرض في كانون الأول/ديسمبر القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، الذي يدعو إلى منع وقوع أسلحة الدمار الشامل في أيدي الجهات الفاعلة من غير الدول ذات الأهداف الإرهابية. ونحن نحتاج بالكاد إلى التشديد على أهمية هذا التهديد، ولذا أطلب من جميع الدول الأعضاء المشاركة إلى أقصى حد، حتى نتمكن من جعل هذا الاستعراض أداة فعالة حقا. واعتمدت الدول كذلك تدابير مختلفة على الصعيد الوطني، ولدينا، ككل، ما يكفي من الخبرات الفردية والممارسات الجيدة التي تمكننا من الوقوف بقوة في وجه الإرهاب.

وأود أن أتطرق مرة أخرى إلى استعراض الاستراتيجية العالمية لأدلي ببعض التعليقات.

ففيما يتعلق بالوقاية، وهي الركيزة الأولى، لدينا أداة تقدرها إسبانيا تقديرا كبيرا وهي: خطة عمل الأمين العام، المشار إليها في قرار الجمعية العامة ٧٠/٢٥٤، المؤرخ ١٢ شباط/فبراير. وعلينا ألا نغوص في مناقشات بيزنطية عن ماهية التطرف العنيف. فجميعنا نعلم أن هناك جانبا من التطرف يسهل ويقود إلى الإرهاب، وهذه هي الجوانب التي يجب أن نتخذ إجراءات بشأنها. وفي ذلك السياق، نرى أن من المهم أن يتم تنفيذ خطة العمل لمنع التطرف العنيف في إطار نهج شامل ينعكس كذلك في مفهوم التصدي لدورة حياة التطرف، التي أولاها المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب أولوية في عمله.

وفي إطار هذا النهج الشامل، أود أن أشدد، وتوخيا للإيجاز، على جانبين محددين هما: ضرورة إشراك جميع القطاعات الاجتماعية وضرورة تطوير خطاب مضاد فعال. وينبغي للدول، في مواجهة التطرف العنيف، أن تعزز آلية لإشراك الجميع وإجراء حوار مع الجميع، بما في ذلك المجتمعات المعرضة لتأثير نزعة التطرف على مستوى الدولة أو المستوى الإقليمي أو المحلي. غير أن هذا لن يحدث من تلقاء نفسه، ولذلك علينا إيجاد آليات ووضع خطط وطنية وإمكانيات للتعاون، كما ورد على نحو صائب في خطة العمل.

وسأعطي مثالا بمبادرتين وضعهما بلدي موضع التنفيذ. فقد أنشأنا مركزا لتنسيق المعلومات بشأن التطرف، وأطلقنا قبل خمسة أشهر مبادرة بشأن وقف التطرف. ولتعزيز التعاون المدني، يمكن للمواطنين الوصول إلى صفحة إنترنت وعنوان بريد إلكتروني علاوة على خط هاتفي مجاني يكفل السرية فضلا عن الإخفاء التام للهوية. وهناك أيضا أيقونة خاصة تتعلق بتطبيق (AlertCops) للهواتف الذكية. وقد تلقينا في الأشهر الخمسة الماضية، ١٥٠ بلاغا، ثبت أن ٤٥ في المائة منها يستحق التحقيق من جانب الشرطة.

وعلى ذات المنوال، سأتكلم عن الخطاب الذي علينا أن نطوره في مواجهة التطرف العنيف. فهو لا ينبغي أن يقتصر على الجوانب السلبية فحسب، بل يجب أن يشتمل على بعد إيجابي، مركزا على العناصر التي يتفق عليها جميع أعضاء المجتمع الدولي وهي: التعددية والتعايش واحترام الاختلافات ودعوة الجميع إلى المشاركة. وفي هذا الصدد، فإن مشاركة الضحايا، الذين ضربوا مثلا بعدم التماس الانتقام وبدعوتهم إلى تحقيق العدالة، يتيح لنا أحد الأصوات الأكثر حجية في مكافحة التطرف العنيف.

وذلك هو السبب الذي دعا إسبانيا، إلى جانب الولايات المتحدة، إلى عرض أصوات ضحايا الإرهاب للمرة الأولى أمام مجلس الأمن في تشرين الأول/أكتوبر الماضي. وأود أيضا أن أشدد على أهمية دور المرأة في مكافحة التطرف والإرهاب،

كما يتضح في القرار ٢٢٤٢ (٢٠١٥)، الذي اتخذ في تشرين الأول/أكتوبر الماضي، أيضا خلال الرئاسة الإسبانية.

وعلاوة على ذلك، فإن تنفيذ خطة عمل الأمين العام يوضح الحاجة – وهذه أيضا تمثل فرصة – لتعزيز هيكل التعاون الدولي. ولذا نكرر فكرة أننا يجب أن ننشئ منصب ممثل رفيع المستوى للأمين العام لمكافحة التطرف العنيف.

وفيما يتعلق بالركيزة الثانية، فقد أعربت بالفعل عن بعض الأفكار بشأن الحاجة إلى الرد بسرعة وبطريقة حاسمة وذكية. وسأكتفي بالتشديد على أن نطلب إلى الدول الأعضاء خلال المفاوضات ألا تغفل حقيقة أن الهدف من هذه الاستراتيجية العالمية هو دحر الإرهاب؛ وذلك هو هدفها الوحيد.

وفيما يتعلق ببناء القدرات، وهي الركيزة الثالثة، فإن عمل المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب وفرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب ومركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، تتيح لنا سبلا لتعزيز تلك القدرات حيثما تمس الحاجة. وسيساعد التزام الدول ومشاركتها إلى حد كبير في تعزيز مجتمعاتنا في مواجهة هذه الآفة.

ولا يسعني إلا أن أختتم بتكرار إشارة تستحق التكرار على الرغم من وضوحها التام وهي: ضرورة احترام حقوق الإنسان، وهي الركيزة الرابعة، لأنها تشكل عنصرا أساسيا في الحمض النووي لمجتمعاتنا بحيث أنه إذا أخفقنا في حماية حقوق الإنسان، ولو بصورة غير مباشرة أو مؤقتة، فسنغير جوهر طريقة حياتنا وتعايشنا؛ وبالتالي نقدم أول نصر للإرهابيين.

وأختتم بقول ظل الإرهابيون يكررون تهديدنا به وهو أنهم في حاجة للحظ مرة واحدة فقط، ونحن في حاجة لأن نكون محظوظين طوال الوقت. وما فات عليهم هو أن مجتمعاتنا وأساليب حياتنا قوية ومتجذرة في ضمائرنا، ولا يمكن دحرها. وقد برهنا على ذلك، لأنه يمكن للإرهابيين أن يكونوا محظوظين مرة أو ١٠ مرات أو ١٠٠ مرة، ولكن يمكننا العمل على منعهم حتى من أن يكون لهم خيار محاولة أن يكونوا محظوظين.

السيد رايكروفت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقدكم هذه المناقشة وأشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية.

إن الإرهاب هو آفة عصرنا. ويتم تذكيرنا يوميا تقريبا بالوحشية والتكلفة البشرية للهجمات الإرهابية والتطرف العنيف. فهم يشنون هجمات عشوائية في أماكن عامة، في مطار في بلجيكا، وفي مدرسة في باكستان، وفي حرم جامعي في كينيا، وفي ساحة سوق في سورية. وتكمن خلف كل عنوان عريض حياة محطمة. وتبدأ العديد من هذه القصص وتنتهي بأعمال داعش بأيديولوجيتها المشوهة وادعاءاتها الكاذبة بأن لها كيان دولة.

وتشكل تحديا للقيم الأساسية للأمم المتحدة التي تجمعنا. وفي مواجهة هذه التهديدات وغيرها، أصبحت مكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف أولوية بالنسبة لنا جميعا، وتحديا جماعيا يتطلب استجابة جماعية. والأمم المتحدة تقوم بدورها. فالمجلس يقود الكفاح مُتّخِذاً قرارات جديدة رائدة لمواجهة داعش. وقد قدم الأمين العام أساسا حاسما لاتخاذ إجراء على الصعيد الدولي من خلال خطة عمله لمنع التطرف العنيف، وتواصل الجمعية العامة بناء التوافق في الآراء بشأن سبل المضي قدما تحت رعاية استراتيجيتها العالمية لمكافحة الإرهاب. وتلك الجهود، إلى جانب إجراءات التحالف العالمي لمكافحة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)، بدأت تؤتي أكلها. فقد فقدت داعش ٤٠ في المائة من الأراضي التي كانت تسيطر عليها في العراق وفقدت الكثير من الأراضي في سورية. ويجب علينا الآن أن نواصل هذا الضغط.

وللقيام بذلك، أعتقد أن هناك أولويتين رئيستين: وقف تدفق الأموال إلى داعش وإسكات رسالة الكراهية لديها. وعندما اجتمع وزراء المالية لدينا في المجلس في العام الماضي (انظر S/PV.7587)، التزمنا بتضييق الخناق على مصادر التمويل التي تحتاج إليها داعش للبقاء على قيد الحياة. وجهودنا جهود مثمرة. فمصادر تمويلها آخذة في الانحسار. ويجري تخفيض رواتب مقاتليها. ويجب علينا جميعا أن نضطلع بأدوارنا في استدامة ذلك الضغط. وقد انضمت المملكة المتحدة إلى الجهود العالمية من أجل إضعاف موارد النفط التي تسيطر عليها داعش حتى نتمكن من أن نحرمها من هذه الإيرادات غير المشروعة. ونساعد الشركاء في المنطقة على تعزيز قدراتهم على مراقبة الحدود، ومنع داعش من الوصول إلى الموارد والمجندين. ولدينا أشد القوانين في بلدان التحالف لمكافحة الاختطاف طلبا للفدية حتى نتمكن من الحيلولة دون استخدام هذا العمل الشنيع للغاية في تمويل المزيد من الكراهية. ولكن للقضاء بصورة حقيقية على مصادر تمويل داعش، يجب على جميع الدول أن تعمل من أجل هدف مشترك، وتنفذ القرارات التي اتخذها المجلس وأحكام نظام لجنة الجزاءات المفروضة على داعش وتنظيم القاعدة. وإجراءاتنا ينبغي أن تكون محددة الأهداف ومُوجهة على نحو صارم ومتسق ضد تلك الجماعات الإرهابية.

وبالتوازي مع استهداف أموالها، ينبغي أن نُسكت رسائل الكراهية لديها. فداعش والجماعات الأخرى تستخدم الإنترنت لنشر آرائها واجتذاب الدعم بوتيرة وحجم لم نشهدهما من قبل أبدا. والمملكة المتحدة تأخذ على محمل الجد تماما الخطر الذي تشكله الدعاية الإرهابية المتطرفة عبر الإنترنت، واتخذنا خطوات هامة للتصدي لها. ونعمل بالشراكة مع القطاع الصناعي والشرطة من أجل إزالة المواد الإرهابية والمتطرفة شبكة الإنترنت. ونقوم بتعطيل تداول الأيديولوجية المتطرفة والإرهابية من خلال الإحالات المباشرة إلى وحدة مكرسة للإحالة، وبدعم جماعات المجتمع المدني بغية توفير خطاب مضاد فعال على شبكة الإنترنيت. ومنذ عام ٢٠١٠، أدت الإحالات التي قامت بها المملكة المتحدة إلى قيام القطاع طوعا بإزالة ١٥٠ ٠٠٠ قطعة من المحتوى المتعلق بالإرهابيين. وتبلغ طلبات الإزالة الآن في المتوسط ١ ٠٠٠ قطعة كل أسبوع ويتعلق نحو ٧٠ في المائة منها بداعش.

وهذه الشراكة الطوعية سبيل من السبل العديدة لمعالجة استخدام الإرهابيين للإنترنت دون اللجوء إلى فرض قيود مفرطة. وسنواصل العمل مع القطاع لتحسين ذلك النهج، وآمل أن يقوم الأعضاء الآخرون بدورهم أيضا.

وأود أن أختتم بياني بهذه الفكرة الأخيرة. لقد مضت عشرة أعوام على وضع الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب. وقد تطور الإرهاب في العقد الماضي بمستويات جديدة من الوحشية وصار الإرهابيون يستخدمون أساليب جديدة للنهوض بقضيتهم. ولاستدامة جهودنا، ينبغي أن نتأكد من أننا نتبع أحدث نهج ممكن تشكله الاتجاهات الناشئة. ولذلك تؤيد المملكة المتحدة إجراء استعراض استشرافي طموح لاستراتيجية الأمم المتحدة هذا العام. ولكي نظل مواكبين للمستجدات، يجب علينا أن ننظر في أفضل طريقة لهيكلة وإدارة موارد الأمم المتحدة وكفالة حصول البرامج الجديدة، لا سيما لمنع التطرف العنيف، على الموارد والهياكل والتركيز التي تحتاج إليه. ونتطلع إلى مناقشة الخيارات والأفكار مع جميع الدول الأعضاء خلال استعراض الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب هذا الصيف.

ومن خلال العمل الجماعي، سنتمكن من التصدي للتهديد الذي يشكله الإرهاب والتطرف العنيف على السلم والأمن الدوليين.

السيدة باور (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أتقدم بالشكر لكم سيدي الرئيس شخصيا

وللصين على تنظيم هذه المناقشة الهامة، وللأمين العام على إحاطته الإعلامية وقيادته المتواصلة بشأن تلك المسألة البالغة الأهمية.

في أمسية ربيعية دافئة قبل أسبوعين بالتحديد، تجمعت الأسر في أحد أكبر المنتزهات في لاهور، غولشان إقبال. وقع ذلك في يوم عيد الفصح وكان ضمن الحشود مسيحيون يحتفلون بالعيد. وفي حوالي الساعة ١٨/٣٠، قام انتحاري بعبور الأبواب وفجر نفسه بالقرب من مجموعة من أراجيح الأطفال. وقُتل ٧٥ شخصا، بمن فيهم ٢٩ طفلا. وأصيب بجراح ما لا يقل عن ٣٠٠ شخص. وفيما بعد في المستشفى، قالت امرأة تسمى نسرين بيبي لأحد الصحفيين بينما كانت تنتظر الحصول على معلومات مستكملة عن حالة بنتها المصابة التي يبلغ عمرها عامين: ”كنا هنا فقط للاستمتاع بأمسية جميلة وبالطقس الصحو. أي نوع من البشر يستهدف الأطفال الصغار في منتزه؟

ووقد وقع ذلك الهجوم المروع بعد أسبوع على انفجار ثلاث قنابل في بروكسل مما أسفر عن مقتل ٣٢ من الأشخاص الأبرياء. وقبل ذلك بيوم واحد أدى انفجار قنبلة في اسطنبول إلى مقتل أربعة سائحين. ويوم السبت الماضي، استهدف انتحاري مطعما في مقديشو وقتل ما لا يقل عن ثلاثة صوماليين في وقت الغداء. إن تلك الهجمات تذكرنا بأن التهديد الذي يشكله الإرهابيون لا يقتصر على بلد واحد أو منطقة واحدة، ولا يقتصر على أبناء دين واحد فقط. فآلاف الضحايا من المسلمين دليل على ذلك. وحتى في الهجوم الذي وقع في لاهور، كان معظم الضحايا من المسلمين. كما أن التهديد لا ينحصر في أي ساحة من ساحات القتال بعينها، بل إن الأعداء يسعون إلى مهاجمتنا جميعا أينما يمكنهم ذلك. وتصدينا لذلك التهديد يجب أن يكون شاملا وبعيد المدى على قدر طموحهم. ولذلك السبب اجتمع مجلس الأمن بصورة متواترة للغاية بغية معالجة مختلف عناصر التهديد وبناء نهج أكثر شمولا من أجل مكافحة الإرهاب على نحو فعال. وفي السنتين الماضيتين، اعتمدنا قرارات لمواجهة داعش في سورية والعراق وليبيا لوقف تدفق المقاتلين الإرهابيين الأجانب من وإلى مناطق النزاع واستهداف مصادر التمويل الرئيسية للجماعات الإرهابية مثل النفط والآثار والاختطاف.

كما قمنا على نحو مهم بتوسيع نطاق المناقشة ليتجاوز الدبلوماسيين بعقد أول اجتماع لمجلس الأمن لوزراء الداخلية بغية تعزيز أمن الحدود (انظر S/PV.7453) وأول اجتماع على الإطلاق لوزراء المالية (انظر S/PV.7587) بغية تقييد فرص حصول داعش على الأموال. وفي الجمعية العامة، سنبدأ المفاوضات في حزيران/يونيه بشأن كيفية تحسين تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، استنادا إلى خطة عمل الأمين العام الهامة لمنع التطرف العنيف. وهذه خطوات رئيسية، لكن المعركة معركة طويلة الأجل ويجب عمل المزيد. ويجب علينا أن نضاعف الجهود الرامية إلى منع الجماعات الإرهابية من تجنيد الآخرين ودفعهم إلى التطرف واجتذابهم لقضيتهم من خلال تحسين معالجتنا للعوامل الرئيسية المحركة للتطرف العنيف.

والجماعات المتطرفة العنيفة تزعم أنها نقدم بديلا للأنظمة الفاسدة أو الاستبدادية، وترياقا للتهميش الثقافي، ومسارا إلى المزيد من النقاء. ويجب علينا أن نتصدى لدعايتها ونفضح فراغ ونفاق تلك الادعاءات، ونقوم بالتواصل مع الجماعات الأكثر تأثرا بإغراءاتها.

وفي الوقت ذاته، يجب على المجتمع الدولي أيضا أن يتخذ كل التدابير اللازمة لإضعاف وتدمير الجماعات الإرهابية التي تهدد أمننا الجماعي. وقد كان ذلك الهدف في صميم تدابير المجلس التي أشرت إليها سابقا. وفي ميدان المعركة، استهدفت الضربات الجوية للتحالف قوات داعش ومواقع تخزين أموالها،

والهياكل الأساسية للطاقة لديها، ومرافق أخرى مدرة للدخل. وقد شكلت أوجه التقدم العسكري الأخيرة، مثل ما تحقق في العراق ونيجيريا ضد داعش وبوكو حرام على الترتيب، ضربات أخرى للجماعات الإرهابية. وبينما نواصل هجومنا، يجب علينا أن نواصل تعزيز دفاعنا، بما في ذلك من خلال زيادة تبادل المعلومات والتعاون الدولي من أجل زيادة عرقلة وصول هذه الجماعات إلى المقاتلين الإرهابيين الأجانب وحصولها على الإيرادات.

وهذا التعاون ضروري أيضا لمنع حصول الإرهابيين على الأسلحة الكيميائية. ومن خلال الجهود التعاونية مثل القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، الذي ي يجب علينا أن نعزز أدواته من خلال عملية الاستعراض الشامل.

ولنكن واضحين، مع ذلك، بأن هذا الالتزام المشترك بمنع حصول الإرهابيين على الأسلحة الكيميائية لا يقلل بأي حال من الأحوال من تصميمنا على تحديد الجهات الحكومية المسؤولة عن استخدامها. ولا مجال للشك في جسامة خطر الإرهاب وهمجية مرتكبيه أو الحاجة إلى استخدام كل أداة متاحة ترسانة كل منا. ومع ذلك، فلنكن واضحين: إن القيام بذلك لا يحتاج بل لا يتطلب التخلي عن المعتقدات الأساسية المكرسة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

فلننظر في إحدى القضايا التي أثيرت اليوم. وما من شك في أن الجماعات الإرهابية أصبحت ماهرة بشكل خطير في استخدام الإنترنت وتكنولوجيات الاتصالات من أجل نشر رسائلها التي تحض على الكراهية، والتجنيد والامتثال وحث أتباعها على العنف. ولهذا السبب، يتعين على جميع الحكومات أن تعمل معا من أجل استهداف الأنشطة الإجرامية على الإنترنت التي تيسر الإرهاب، من قبيل التحويلات غير المشروعة للأموال، والتخطيط للهجمات وتنسيقها، وتوفير الدعم المادي للجماعات الإرهابية. ولهذا السبب أيضا يجب على الحكومات أن تعمل على نحو وثيق مع الشركات الخاصة، التي تحدد الشروط التي تسمح بموجبها للزبائن استعمال خدماتها.

ويجب عدم الخلط بين هذه الجهود المستهدفة والدعوات إلى تقييد الوصول إلى الإنترنت أو فرض الرقابة عليها، أو حتى كما اقترح البعض، الإغلاق الفعلي لبعض أرجاء الشبكة بالكامل. وهذه التدابير لن تتقدم تحقق أمننا. والتجنيد وتغذية نزعة التطرّف المفضيان إلى العنف لا يزالان يجريان من خلال التفاعل الشخصي. وهذه القيود من شأنها أن تقطع التدفق الحر للمعلومات والأفكار البديلة ومن ثم ستقيد أحد أفضل السبل المتاحة لمواجهة الكراهية والأكاذيب التي يروجها الجماعات الإرهابية. وكما قال الرئيس أوباما،

> ”الأيديولوجيات لا تهزم بالبنادق. إنما نهزمها الأفكار الأفضل منها – وهي رؤية أكثر جاذبية وإقناعا.“

والتحدي الماثل أمامنا حقيقي. ويجب استخدام الإنترنت على نحو فعال كما يستخدمها أعداؤنا من أجل إبراز تلك الرؤية والكشف عن مغالطات أيديولوجياتهم. غير أن فرض قيود واسعة النطاق على الإنترنت،، سيعني أن نترك التزاماتنا الأساسية بحرية التعبير والرأي. وهنا في الولايات المتحدة فإن خطاب التحريض على العنف العام غير محمي، ولكن معظم المضامين الواردة على حسابات المواقع الشبكية ووسائط التواصل الاجتماعي الأكثر انتقادا مصانة من قمع الحكومة بموجب دستورنا، وهذا أمر مقصود. وكما يصفها قاضي محكمة العدل العليا روبرت جاكسون، ”حرية الاختلاف في الرأي لا تقتصر على الأشياء غير الهامة كثيرا. فهذا سيكون مجرد ظلال الحرية.“ وقال القاضي لويس براندیز،

> ”إن حرية التفكير كما ترغب وحرية التعبير عن هما وسيلتان لا غنى عنهما من أجل اكتشاف الحقيقة السياسية وانتشارها“

وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وتنظيم القاعدة هما الأكثر خوفا من الحقيقة. وحرمان الناس من الفرص للمناقشة والتداول والتعبير عن أنفسهم على الإنترنت لن يزيد من أمننا. إنما سيزيد الانقسام بين مختلف البلدان ومختلف الأفراد وبين المواطنين والحكومة.

والتهديد الذي يشكله الإرهابيون مثل داعش لجميع مواطنينا واضح، وهناك حاجة ملحة جدا غير مسبوقة توجب علينا مواجهتهم. ولكن في مناقشة اليوم يجب أن ندرك ليس فقط الخطر الذي يشكلونه على سلامتنا وأمننا، بل الخطر في أننا قد نغالي في رد الفعل، مما يضر بمجتمعاتنا وأمننا. ويجب ألا نحرم مواطنينا من الحريات الأساسية مثل التعبير والتجمع السلمي وتكوين الجمعيات أو الدين لمجرد أن الإرهابيين قد استغلوها. فالقيام بذلك يوقعنا في شراكهم تحديدا. وسيتحقق انتصار المجتمع الدولي الانتصار على الإرهاب من خلال جهوده الحازمة لمكافحة التطرف العنيف ودحر الجماعات الإرهابية.

إن الإرهابيين في متنزه لاهور التي أشرت إليها سابقا استهدفوا المسيحيين، وكان يحدوهم الأمل في دق إسفين بينهم وبين جيرانهم المسلمين. ومع ذلك، وفي الأيام التي تلت ذلك، لم يحدث ذلك. وبدلا من أن تفرق بين الباكستانيين فقد اصطفوا من جميع المعتقدات في طابور طويل للتبرع بالدم في المستشفيات وللإعراب عن الغضب والتضامن. وقال مالك أحد المطاعم الذي كان يبيع مطعم الغذاء بالقرب من التفجيرات ”لا يصح أن يحدث ذلك. فالمسيحيون بمثابة أشقائنا وشقيقاتنا. وبيّن رد فعلهم حالات الإعراب عن التضامن التي شهدت بعد الهجمات الأخرى التي وقعت مؤخرا، وأشار إلى السبب النهائي وراء أن هؤلاء الإرهابيون لن ينتصروا إطلاقا. ومهما بلغت بشاعة وهمجية هجماتهم فإنها لن تتركنا مشتتين في خوف. وبدلا من ذلك، أعتقد، وكما أثبت هذا المجلس، أنها توحدنا أكثر وتجعلنا أكثر تصميما على دحرهم.

السيد بيرتو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): في البداية، أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة، وأن أؤيد، مقدما، البيان الذي سيدلى به باسم الاتحاد الأوروبي.

أود اليوم أن أركز على ثلاثة مواضيع رئيسية، هي التي ينبغي، من وجهة نظر بلدي، أن تكون من أولويات المجتمع الدولي ومنظمتنا.

الأول هو التطرف العنيف الذي يغذي ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب. أود أن أبدأ بشكر الأمم المتحدة وسويسرا على تنظيم مؤتمر رفيع المستوى بشأن هذا الموضوع في جنيف يومي ٧ و ٨ نيسان/أبريل. لقد أسفر عن تبادلات مثمرة في الآراء، كما أبرز الأمين العام من فوره.

ومن هم تحديدا هؤلاء الأفراد الذين يذهبون إلى سورية والعراق للانضمام إلى صفوف الجماعات الجهادية، وعلى رأسها داعش؟ إنهم شباب من فئات متنوعة – رجال ونساء وقاصرين وأولئك الذين غيروا دينهم، وهلم جرا، من أكثر من ١٠٠ بلد. وفي فرنسا، بلغت هذه الظاهرة مستويات مقلقة للغاية، حيث يوجد ٦٠٠ فرد في المنطقة، بمن فيهم ٢١٧ امرأة و ١٨ قاصرا. وبغية التكيف مع هذا الوجه الجديد للتهديد، فقد اتخذنا بعض الخطوات الهامة.

ففي نيسان/أبريل ٢٠١٤، اعتمدت الحكومة الفرنسية خطة لمكافحة الشبكات الإرهابية والتطرف العنيف. وهناك لجنة مشتركة بين الوزارات مسؤولة عن تنسيق استراتيجية الوقاية من التطرف والتصدي له. كما أنشأت الحكومة آلية إقليمية لرصد الأشخاص الذين تم الإبلاغ عنهم، ومساعدة الأسر من أجل الاستجابة لكل حالة بالصورة المناسبة. وأخيرا،

أدخل القانون المؤرخ ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ إلى قوانيننا عدة ابتكارات رئيسية. فقد فرض حظرا على مغادرة الإقليم، وحظر على الأجانب الذين لا يعيشون في فرنسا ويشكلون خطرا على الأمن القومي دخول الإقليم الوطني أو الإقامة فيه.

وعلى الصعيد الدولي، فمن الضروري أن تظل الأمم المتحدة ملتزمة بوقف تدفق المقاتلين الإرهابيين الأجانب ومنع التطرف العنيف. والتنفيذ الكامل للقرار ٢١٧٨ (٢٠١٤) ومتابعة خطة الأمين العام لمنع التطرف العنيف هي هما المحوران الرئيسيان لذلك العمل. وخطة الأمين العام تهدف على وجه الخصوص إلى توحيد وتحسين تنسيق الجهود التي تضطلع بها جميعا، الدول الأعضاء والأمم المتحدة، على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي من أجل منع التطرف، وهذا جانب أساسي من جوانب مكافحة الإرهاب. وتبلور الخطة الدور الاستراتيجي لعملية التوجيه والتنسيق الذي ينبغي أن تؤديه الأمم المتحدة في هذا المجال.

وأغتنم هذه الفرصة التي توفرها هذه المناقشة لأعلن أنه في أيلول/سبتمبر، ستنظم فرنسا بالتعاون مع اليونسكو حلقة دراسية في باريس بشأن منع التطرف العنيف من خلال التعليم. كما سيكون منع تطرف الشباب أحد المواضيع التي ستناقش في مؤتمر القمة السادس عشر للمنظمة الدولية للفرنكوفونية، الذي سيعقد بمدغشقر في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦.

أما الأولوية الثانية بالنسبة لنا جميعا فهي مكافحة تمويل الإرهاب والتنفيذ الكامل للقرارين ٢١٩٩ (٢٠١٥) و ٢٢٥٣ (٢٠١٥). وقد أضرت كثيرا الضربات التي شنها التحالف بتمويل داعش، مما اضطر التنظيم إلى خفض الرواتب التي يرفعها لمقاتليه. بيد أننا لن ننجح في استئصال الموارد المالية لذلك التنظيم إلا من خلال زيادة تعبئة الدولية. وندعو جميع شركائنا إلى تنفيذ قرارات الأمم المتحدة واعتماد تدابير قوية. وأرحب بعقد الاجتماع المشترك، الذي يجري في هذه اللحظة، للجنة المنشأة عملا بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) بشأن مكافحة الإرهاب واللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) بشأن تنظيم القاعدة وحركة الطالبان وما يرتبط بهما من أفراد وكيانات، بشأن تمويل الإرهاب، بحضور رئيس فرقة العمل للإجراءات المالية المتعلقة بغسل الأموال.

وعلى الصعيد الوطني، لدى فرنسا خطة لمكافحة تمويل الإرهاب. وللخطة ثلاثة أهداف. الحد من إخفاء الهوية في الاقتصاد من أجل تحسين تعقب المعاملات المالية؛ تحسين الرصد، من خلال حشد الجهات الفاعلة المالية في مكافحة الإرهاب؛ وتعزيز القدرة على تجميد الأصول التي تحتفظ بها الجهات الفاعلة من الإرهاب.

كما أن فرنسا تحشد كامل القدرات في مكافحة الاتجار بالأعمال الفنية والتحف الأثرية. وقد استرعينا انتباه جمعيات تجار الآثار إلى عمليات تهريب الأعمال الفنية من سورية والعراق، وإلى أن هذا الاتجار قد يسهم في تمويل داعش. وقد عززت الجمارك مراقبة الواردات من الممتلكات الثقافية، ولا سيما القادمة من الشرق الأوسط. وقد أعلن رئيس الجمهورية في اليونسكو عن فرض فرنسا للرقابة الجمركية على استيراد الممتلكات الثقافية وإنشاء ملاذات آمنة في فرنسا لحفظ بالممتلكات الثقافية المهددة.

وقد أُدرجت هذه الأحكام في مشروع قانون يناقش حاليا في البرلمان.

أخيرا، وفيما يتعلق بمجال العمل الثالث، فإن مكافحة الدعاية الإرهابية عملا بالقرار ٢٢٥٣ (٢٠١٥) تشكّل مجالا أساسيا آخر لا غنى عنه في تعبئة المجتمع الدولي. وتثير القلق بشكل خاص السهولة التي يستخدم بها الإرهابيون الإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي لنشر رسائل الكراهية. ونشدد على أنه ينبغي أن تحترم أي مبادرة تتخذ في هذا المجال حرية

التعبير. وسيكون تعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون، فضلا عن التثقيف والاندماج والوئام الاجتماعي عوامل رئيسية في أي استراتيجية ترمي إلى منع التطرف العنيف أو مكافحته في الأجل الطويل. وإن من مسؤوليتنا المشتركة أن نكفل اقتران مكافحة الإرهاب، وهو أمر حاسم بالنسبة لسلامة مواطنينا، باحترام حقوق الإنسان بالضرورة.

وبالنظر إلى عِظَم هذا التهديد فليس لدينا خيار آخر سوى تعزيز التعاون الدولي. ومن الممكن إحراز تقدم في مجالات محددة، مثلما أثبتنا ذلك باعتمادنا اليوم سجل أسماء الركاب من قبل البرلمان الأوروبي. وفي كل من هذه المجالات، فإنه ينبغي أن توفر الأمم المتحدة قيمة مضافة كبيرة، سواء كان ذلك بوضع المعايير والمبادئ التوجيهية الاستراتيجية أو تعبئة المجتمع الدولي. وسيتيح استعراض استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب في أيار/مايو فرصة مناسبة لمواصلة هذه المناقشات بشأن كيفية تعزيز التعاون الدولي في مجال مكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف. وستؤدي فرنسا دورها كاملا في هذه المناقشات.

السيد سيك (السنغال) (تكلم بالفرنسية): السيد الرئيس، يشكركم وفد السنغال ويرحب بمبادرتكم بعقد هذه المناقشة العامة بشأن مكافحة الإرهاب. وقد أتت هذه المناقشة في وقت مناسب تماما إذ تتكرر فيه الهجمات الإرهابية على نحو مستمر في جميع أنحاء العالم.

وقد بلغ الإرهاب الدولي، الذي لا يزال ينتشر، مستوى لم يسبق له مثيل حتى الآن، وما يزال يمثل مصدر قلق بالغ للمجتمع الدولي، بما في ذلك بالنسبة لبلدان غرب أفريقيا ومنطقة الساحل التي عصفت بها الاعتداءات وعمليات الاختطاف وحالات الإعدام الجزافي وأعمال العنف غير المسبوق التي ترتكبها الجماعات المسلحة تحت مسميات: حركة الشباب، وحركة المرابطين، وحركة أنصار الدين، وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وبوكو حرام وغيرها، غير أنها تتشاطر الأساليب والبربرية ذاتهما، وهي تواصل بذر بذور الدمار والإرهاب والمجازر والخراب في مجتمعاتنا.

وبالنظر إلى هذا التهديد، فإن من المُلِح أن يقدِّم المجتمع الدولي دعمه إلى منطقة غرب أفريقيا ومنطقة الساحل والصحراء في تنفيذ وتفعيل خطط العمل والمبادرات دون الإقليمية الأخرى، بما في ذلك استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، ومبادرة الاتحاد الأفريقي الراميتين إلى إنشاء القوة الأفريقية لمكافحة الإرهاب، وعملية نواكشوط، ومشروع قوة المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل.

ولكي تكون فعالة، ينبغي أن تتصدى أي مبادرة ترمي إلى مكافحة الإرهاب أو مكافحة التطرف العنيف أولا للعوامل الهيكلية والظرفية المؤدية إلى ظهور الإرهاب، بما في ذلك الجهل والتهميش والتمييز وسوء الإدارة وانعدام آفاق الفرص الاقتصادية والاجتماعية، علاوة على التفسيرات الخاطئة أو الاستخدام الغرضي للدين وإساءة استخدام المفردات الدينية. وأود التشديد على أن القمع الاستبدادي أو النهج العسكري ليس كافيا بحد ذاته.

وعليه، فإن من الضروري أن نكفل من جهة، التنفيذ الفعال للبرامج الإنمائية، وأن ندعم من جهة أخرى أيضا، المبادرات التي تعطي الأولوية للحوار والتسامح والتفاهم بين الحضارات والثقافات والشعوب والأديان. ولا ينبغي في جميع هذه الحالات الربط بين التعصب وأي من الديانات أو الجنسيات أو الحضارات أو المجموعات العرقية. فهذه آفة عالمية تلحق الضرر بالمجتمع الدولي بأسره، وتفرض عليه حالة الطوارئ بل حالة الحصار نفسه.

وقد اتّبعت السنغال – في سياق جهودها لتنفيذ التدابير الرامية إلى مكافحة الإرهاب الدولي والتطرف العنيف – نهجا يجمع بين الوقاية والتعاون والاستجابة السريعة، وذلك في

جملة أمور، باعتماد قانونين في عام ٢٠٠٧ ينصّان على فرض عقوبات مشددة على مرتكبي الأعمال الإرهابية. واعتمدت في عام ٢٠٠٩ أيضا قانونا بشأن مكافحة تمويل الإرهاب. ومن شأن هذه التدابير أن تعزز الواقع الاجتماعي السنغالي الذي يتسم بالنجاح في تحقيق التمازج الإثني والوئام والتكافل الدينيين في ظل دولة تمثل فيها سيادة القانون والديمقراطية وحقوق الإنسان والحكم الرشيد ومكافحة الإفلات من العقاب قيما أساسية.

والجماعات الإرهابية بارعة في فن استخدام الإنترنت ووسائط التواصل الاجتماعي للتحريض على العنف وتجنيد المقاتلين، علاوة على تمويل الأعمال الإرهابية والتخطيط لها. ويجب في هذا الصدد، تنفيذ أحكام القرارين ٢١٧٨ (٢٠١٤) و ٢٢٥٣ (٢٠١٥) ذات الصلة بطريقة منسقة ومنظمة وفعالة من جانب الدول الأعضاء، وخاصة عبر السعي إلى التعاون في مجال الاستخبارات وتحسين التعاون مع المنظمات الخاصة التي توفر هذه الخدمات، وكل ذلك لأجل تحسين نظم إنفاذ القانون.

ولتمويل أنشطتهم يعمل الإرهابيون بذكاء – أو ينبغي لي أن أقول بخبث – على استغلال الثغرات في النظم المالية والصكوك القانونية الإقليمية والوطنية والدولية بغرض جمع الأموال، بما في ذلك عن طريق استغلال وبيع الموارد الطبيعية كالنفط والأحجار الكريمة بصورة غير شرعية، إلى جانب عمليات الاختطاف بهدف الحصول على الفدية والاتجار بالبشر والأسلحة، ومختلف أشكال الابتزاز والنهب وبيع التحف الثقافية القيّمة.

وللتصدي لهذه الأنشطة، فإن من الضروري إعادة تكييف النظام المالي الدولي بجعله أكثر أمنا، ودعوة الدول الأعضاء إلى تطبيق المعايير التي حددتها فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية المتعلقة بتمويل الإرهاب، وتعزيز الشراكات مع القطاع الخاص، وخاصة المنظمات الخيرية، بغية تحديد الأنشطة المشبوهة. ونرى في هذا الصدد، أن من المهم التذكير بتوصيات الأمين العام الواردة في تقريره (S/2016/92) عن تنفيذ القرار ٢٢٥٣ (٢٠١٥) والعمل في الوقت نفسه على الحيلولة دون أن يكون لمكافحة الإرهاب وتمويله أثر ضار على المهاجرين واللاجئين والمشردين داخليا. ولا ينبغي أيضا معاقبة البلدان الأصلية لهؤلاء المهاجرين إذ أنها استفادت في عام ٢٠١٤ من حوالي ٤٠٠ بليون دولار من قيمة تحويلات المهاجرين، أي بأكثر من ثلاثة أضعاف المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إليها.

ويمثّل تجنيد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام والجماعات المتطرفة الأخرى مئات المقاتلين الإرهابيين الأجانب من بلدان مختلفة – تجاوز عددهم ٣٠٠٠٠ مقاتل وفقا لإحصاءات الأمم المتحدة – تحديا رئيسيا آخر يتعين علينا مواجهته بطريقة عاجلة وفعالة ومنسقة. ويمثل هؤلاء المقاتلون تهديدا حقيقيا للبلدان الأصلية وبلدان العبور وبلدان المقصد. ولأجل القضاء على هذه الظواهر فلا مناص من التعاون بطريقة أفضل على مراقبة الحدود. غير أنه ينبغي ألا تقوض التدابير التي يتعين اتخاذها في هذا السياق مبدأ حرية تنقُّل الأشخاص والبضائع. ويتوقع من هذا المنطلق وفي هذا الإطار، عقد حلقة عمل دون إقليمية في داكار في أيار/مايو ٢٠١٦ بشأن مراقبة الحدود في غرب أفريقيا ووسط أفريقيا ومنطقة الساحل.

وتعزيز الحوار ومنع نشوب النزاعات وإشراك الناس من خلال تعبئة الشباب وتمكين المرأة والتعليم وتعزيز الكفاءات وتحسين سبل الحصول على الوظائف، هي جميعا أمور لا تقل أهمية عن وضع استراتيجية جيدة من أجل مكافحة التطرف العنيف وتغذية نزعة التطرف لدى الشباب وتجنيدهم من قبل المنظمات المتطرفة.

ونظرا لمدى صعوبة توصّل المجتمع الدولي إلى استراتيجيات ناجحة، فمن المهم للغاية أن نتخذ نهجاً موحداً وشاملاً للجميع على المدى الطويل، يعزز التعاون على المستويات الثلاثة كافة: دون الإقليمية والإقليمية والدولية. وفي هذا الصدد، فإن من المفيد قيام الدول الأعضاء، وهي تعمل في ظل سيادتها الكاملة، بوضع استراتيجيات وخطط عمل وطنية تستند إلى الواقع المحلي وبالتالي تكون أفضل تكيفاً مع سياقاتها الاجتماعية والاقتصادية والأمنية. وعلى المجتمع الدولي ككل، والأمم المتحدة بوجه خاص، أن تساعد في تعزيز قدرات الدول في هذا الصدد.

ونعتقد أن استعراض حزيران/يونيه المقبل للاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب سيكون فرصة ممتازة للتأمل بصورة أعمق في فعالية هيكل الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب وفي خطة عمل الأمين العام لمنع التطرف العنيف. وينبغي لنا أن نستفيد من هذه المناسبة لكفالة أهمية الاستراتيجية التي ينبغي أن تتكيف مع التحديات والحقائق الجديدة لوقتنا الحاضر.

ولا يفوتني الإشادة بالعمل الرائع الذي تقوم به فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب، التي وحّدت ٣٤ من الكيانات الدولية في الكفاح ضد هذه الآفة وتؤدي دوراً أساسياً في تنسيق جهود الأمم المتحدة في هذا المجال. وبالمثل، فإن لجنة مكافحة الإرهاب، المنشأة عملاً بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) والتي يرأسها الوفد المصري بشكل فاعل، تستحق منا كل الدعم والتعاون في أنشطتها العديدة المنفذة تحت قيادة المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، والتي ينبغي أن تحظى توصياتها الواردة في تقاريرها المتعلقة بالزيارات القطرية بالمتابعة والتقييم على نحو منتظم، فضلاً عن تبادل المعلومات مع البلدان المعنية.

وأخيراً، أود أن أؤكد من جديد استعداد السنغال والتزامها الثابت ببذل كل جهد ممكن في مكافحتنا المشتركة للإرهاب، بما في ذلك المهمة غير المكتملة حتى الآن لوضع اتفاقية دولية بشأن مكافحة الإرهاب، وخاصة في ضوء حقيقة أن أفريقيا لديها بالفعل اتفاقية إقليمية بشأن هذا الموضوع ولها مركز بحوث مكرس ومقرّه الجزائر العاصمة.

السيد روسيلي (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): أود أن أشارك الوفود الأخرى في الإشادة بكم، سيدي الرئيس، على مبادرتكم بعقد مناقشة اليوم المفتوحة وعلى المذكرة المفاهيمية (S/2016/306، المرفق). كما أود أن أتوجه بالشكر إلى الأمين العام على الإحاطة الإعلامية الشاملة التي قدمها.

وحتماً، سأتطرّق ثانية إلى بعض المسائل التي سبق وأن تناولها المتكلمون السابقون، ولذلك سأحاول تعديل بياني بعض الشيء.

تدين أوروغواي بشدة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. والوحشية الهمجية للإرهاب لا تستثني أحدا. ولا يوجد له أي مبرر سياسي أو أيديولوجي أو فلسفي أو ديني أو إثني أو عرقي أو غيره. ونشعر ببالغ القلق إزاء التواتر المزعج لهذه الأعمال المدمرة في جميع أنحاء العالم. لقد تجاوز الإرهاب اليوم الحدود الوطنية والإقليمية ليصبح ظاهرة عالمية، وليس هناك دولة أو شخص يمكن اعتباره آمناً منه. إننا نشعر بالفزع إزاء مستويات الوحشية والقسوة التي نراها في الأعمال الإجرامية التي ترتكبها جماعات مثل داعش وتنظيم القاعدة وجماعة بوكو حرام وحركة طالبان وحركة الشباب وغيرها من الجهات. إن الإرهابيين لا يفرّقون بين المقاتلين والمدنيين. وتستهدف هجماتهم، سواء كانت ذات هدف أو كانت عشوائية، السكان والأفراد الأبرياء.

وهذا التهديد عالمي ويجب أن تكون استجابتنا عالمية أيضاً. ويجب على المجتمع الدولي، أكثر من أي وقت مضى، أن يقف متحداً إذا قُدر له رفض الإرهاب ومكافحته، وهذا يتطلب اتخاذ إجراءات منسقة. ويتخذ الإرهاب أشكالاً

عديدة ويتطور زمانيا ومكانيا، الأمر الذي يجعل من الصعب مكافحته، وقدرته الهائلة على التدمير والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان يجعلانه تهديداً خطيراً للسلم والأمن الدوليين. إن تعقيد هذه المسألة وتواتر أعمالها وفظاعتها وعواقبها الوخيمة ينبغي أن تستحثّ المجتمع الدولي على أن يضاعف جهوده لحماية مواطنيه. ولا بد لنا من تعزيز تعاوننا وزيادته على جميع المستويات، بين الدول وفيما بين المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية، بهدف تبادل أفضل الممارسات وتعزيز القدرات الوطنية للدول على منع الإرهاب وقمعه بجميع أشكاله.

ويجب علينا أيضاً النظر في مشاركة المنظمات التي تمثل المجتمع المدني، والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والمؤسسات التعليمية والزعماء المجتمعيين والدينيين والشباب والنساء. ونود بصفة خاصة أن نؤكد على أهمية دور المرأة في مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، كما اعترف مجلس الأمن في القرار ٢٢٤٢ (٢٠١٥). ونتشاطر الإيمان بأهمية ضمان تمكين المرأة بوصفها عاملاً محورياً في الاستراتيجيات الرامية إلى مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف. ونود أيضاً أن نبرز الدور الحاسم الذي ينبغي أن يؤديه الزعماء الدينيون في مكافحة التطرف العنيف، دون إغفال حقيقة أن القلاقل السياسية والاجتماعية والمشاكل الاقتصادية ومظاهر الانحطاط الثقافي تهيئ تربة خصبة لنمو الإرهاب.

ونقدّر الجهود التي تبذلها المنظمة والإجراءات المضطلع بها من خلال فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب وجميع كيانات الأمم المتحدة التي تتألف منها، وكذلك لجنة مكافحة الإرهاب ومديريتها التنفيذية ولجان الجزاءات المختلفة. ونؤيد استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب وننتظر نتائج استعراضها في حزيران/يونيه. ونحن ملتزمون بالجهود الرامية إلى تعزيز تنفيذها وندرك أهمية العمل الجماعي. ونود أيضاً أن نؤكد على أن مكافحة الإرهاب يجب أن تتم في ظل الاحترام لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي ووفقاً لهما، ولا سيما القانون الدولي لحقوق الإنسان وقانون اللاجئين والقانون الدولي الإنساني.

ويجب أن تكون الوقاية عنصراً رئيسياً في أي استراتيجية لمكافحة الإرهاب، إلى جانب ملاحقة ومقاضاة مرتكبي الأعمال الإرهابية. وتقع على كل دولة مسؤولية منع ظهور الأيديولوجيات المتطرفة داخلياً والتي يمكن أن تحرض على الخطاب الإرهابي أو الأساليب الإرهابية. ومن المهم وضع الاستراتيجيات الوقائية الوطنية بدعم من الأمم المتحدة ومن خلال تبادل الممارسات الفضلى والمساعدة التقنية عند الاقتضاء.

ونقدر خطة عمل الأمين العام لمنع التطرف العنيف. وننضم إلى الجمعية العامة في حث الدول على الامتناع عن تمويل الأنشطة الإرهابية أو تشجيعها، وعن دعمها بأي طريقة أخرى، أو من خلال توفير التدريب لها. ونعلم أن الدول يجب أن تركز أيضاً على مكافحة التواطؤ الداخلي مع الجماعات الإرهابية أينما كانت.

ولا بدّ من الانتصار على الصعيد الفكري في المعركة ضد الإرهاب وفي ظل احترام القانون. ولذلك، نؤكد على أهمية دور التعليم والمناقشة العامة كوسيلة لمكافحة التطرف والتعصب. ولا بد لنا من زيادة الوعي بقيمة الحياة البشرية والقضاء على اللامبالاة. ونؤكد على مدى أهمية أن يكون لدى الدول الأطر القضائية والهياكل المؤسسية الفعالة والمستقرة. ومن الأمور الحيوية أيضاً تطوير وتعزيز الصكوك القضائية الدولية التعاونية والآليات الفعالة لمراقبة الحدود ونظم الرقابة المالية.

تعرب أوروغواي عن استعدادها التام للمساهمة في حدود قدراتها في مكافحة هذه الآفة. وفي هذا الصدد، فهي تضع استراتيجية وطنية وتسعى إلى سد الثغرات التي تم تحديدها في قدراتها المؤسسية. وتدرك أوروغواي أنه في مكافحة الإرهاب،

من الضروري التصدي إلى مصادر تمويله وانخراطه في الجريمة المنظمة، وهو ما يهدد الشفافية في النظام الاقتصادي والمالي ويقوض النظام العام والأمن.

إن أوروغواي تشارك بنشاط في الكيانات الإقليمية والمتعددة الأطراف ذات الصلة بقضايا الأمن بصفة عامة، والإرهاب بصفة خاصة، وتواصل تبادل المعلومات والممارسات الجيدة على الصعيد الثنائي. كما أحرزت تقدما على صعيد انضمامها إلى مختلف الصكوك المتعلقة بمكافحة الإرهاب الدولي، وفي الآونة الأخيرة الانضمام إلى الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي، التي دخلت حيز النفاذ في بلدي في ٣ نيسان/أبريل.

وتسعى أيضا إلى زيادة قدراتها على ردع الإرهاب والجريمة المنظمة، ومراقبة الحدود جزء أساسي منها. وقامت أوروغواي مؤخرا بتركيب أحدث نظم مراقبة المسافرين في مطاراتها لأغراض الهجرة ويستخدمها الإنتربول في إطار النظام الآلي لمراقبة الحدود وسجلات أسماء الركاب والمعلومات المسبقة عن المسافرين.

إن مهمة مكافحة الإرهاب الدولي والقضاء عليه كبيرة ومعقدة. وتقع المسؤولية على عاتق جميع أعضاء المجتمع الدولي. إن تعددية الأطراف مبدأ أساسي في سياسة أوروغواي الخارجية وحجر الزاوية في علاقاتها الدولية. وفي هذا الصدد، تتصدى أوروغواي لهذا التحدي البالغ الأهمية مع الالتزام والتضامن واحترام القانون الدولي وحقوق الإنسان.

السيد يلتشينكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي، على عقد هذه المناقشة المفتوحة لمناقشة واحدة من أكثر القضايا إلحاحا على جدول أعمال مجلس الأمن.

تدين أوكرانيا دون تحفظ ظاهرة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. ونؤيد الدور المحوري للأمم المتحدة ومجلس الأمن في تعزيز التعاون الدولي في مجال مكافحة الإرهاب، بما في ذلك في إطار استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. تتطلب كفالة تنفيذها بفعالية تعاونا أوثق فيما بين الدول الأعضاء، ولجنة مكافحة الإرهاب، وفرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب وغيرها من وكالات وأجهزة أسرة الأمم المتحدة.

أوكرانيا طرف في جميع المعاهدات المتعلقة بمكافحة الإرهاب، وهي تشارك عن كثب في هذا المسعى مع المنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة، بما في ذلك الأمم المتحدة، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومجلس أوروبا، وفرقة العمل للإجراءات المالية، ومنظمة الديمقراطية والتنمية الاقتصادية.

إن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)، تنظيم القاعدة، بوكو حرام، حركة الشباب وغيرها ليست مجرد خطر إقليمي بل تحد عالمي تشكل أيديولوجياته العنيفة تهديدا للمجتمع الدولي بأسره. يدين بلدي بشدة الجرائم وأعمال العنف الجماعي التي ترتكبها هذه الجماعات الإرهابية ضد المدنيين في سوريا والعراق وفرنسا وبلجيكا. ونحن ملتزمون تماما تجاه جهود التحالف الدولي لمكافحة هذا الخطر العالمي.

إن تصعيد الصراعات في الوقت الراهن يتأثر بشكل مباشر بتدفق المقاتلين الإرهابيين الأجانب. ونعتقد أن الالتزام الأساسي بمنع تحركات المقاتلين الإرهابيين الأجانب يقع أساسا على عاتق بلدان المصدر، التي يتعين عليها رصدهم ووقفهم في المراحل الأولى. وتساهم أوكرانيا إسهاما نشطا في الجهود العالمية والإقليمية الرامية إلى وقف تدفق المقاتلين الإرهابيين الأجانب عن طريق مكافحة تجنيد وعبور الإرهابيين، تمشيا مع القرارات ذات الصلة.

وخلال العام الماضي وحده، جرى تحديد ثماني نقاط عبور لداعش في أوكرانيا وأغلقتها أجهزة الأمن الوطني. واحتجز ٢١ من أنصار داعش وتم ترحيلهم إلى بلدانهم. وعلى مدى العامين الماضيين، منع حوالي ٦٠٠ مواطن أجنبي من دخول أوكرانيا بناء على معلومات عن مشاركتهم في أنشطة داعش.

يهدد الإرهاب الدولي والتطرف العنيف قيمنا ومبادئنا الأساسية، بما في ذلك حقوق الإنسان، سيادة القانون، الديمقراطية، والمساواة في الفرص والحرية. وغني عن البيان أن مكافحة هذه التهديدات من خلال الوسائل العسكرية وحدها لن يكون له أثر طويل الأمد. القضاء على مظاهرها الجلية دون إزالة أسبابها الجذرية ينشر تواصل حدوث هجمات إرهابية في جميع أنحاء العالم. وفي هذا الصدد، تود أوكرانيا أن تعرب عن تأييدها الكامل لخطة عمل الأمين العام لمنع التطرف العنيف، التي توجت الجهود الدولية في هذا الميدان.

إن مكافحة أنشطة الإرهابيين والجماعات الإرهابية لن تكون كافية إذا لم يجر التصدي على نحو سليم لمشكلة تمويل الإرهاب، بما في ذلك الإرهاب الذي ترعاه الدول. ونؤكد على الأهمية الخاصة للجهود الفعالة المبذولة على الصعيدين الدولي والوطني لمنع ومكافحة تمويل الأنشطة الإرهابية والمنظمات الإرهابية، فضلا عن كفالة تقديم الأفراد أو المنظمات التي توفر هذا التمويل بأي شكل من الأشكال وبأي أسلوب من الأساليب في نهاية الأمر للمحاكمة ومعاقبتهم. ينبغي أن تستند هذه الجهود إلى صكوك الأمم المتحدة القانونية ذات الصلة، وتلك التي أعدت في إطار فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية.

إن كفالة التعاون الحقيقي – وليس مجرد التعاون المعلن – للدول والمساعدة المتبادلة لأجهزتها المعنية بإنفاذ القانون في منع تمويل الإرهاب أمر أساسي للتغلب على هذه الظاهرة، التي أصبحت متفشية على الصعيدين الإقليمي والعالمي. أي صلة بين هذه الجريمة والوكالات الحكومية أو المسؤولين الحكوميين يجب أن تستتبعها المسؤولية الدولية للدول عن مقاضاة جريمة تمويل الإرهاب.

وفي هذا السياق تحديدا، لا يفوتني أن أشير إلى أهمية هذه المسألة بالنسبة لأوكرانيا، التي تتعامل مع تحدي الأنشطة الإرهابية في منطقة دونباس، التي يجري الاضطلاع بها بدعم مباشر من الاتحاد الروسي، منذ عام ٢٠١٤. إن سياسة الإرهاب ضد المدنيين الأوكرانيين في دونباس إحدى السمات البشعة للعدوان الروسي ضد أوكرانيا. إن العنصر الإرهابي في الحرب غير المعلنة ضد أوكرانيا واضح للعيان وأصبح حقيقة من حقائق الحياة في المناطق المحتلة من منطقتي دونتسك ولوهانسك في أوكرانيا.

وخلال السنتين الماضيتين، تلقت أوكرانيا أدلة دامغة على الطابع الإرهابي للمنظمتين المعروفتين باسم جمهورية دونتسك الشعبية وجمهورية لوهانسك الشعبية، والمشاركة المباشرة للاتحاد الروسي في تمويل ودعم وتنسيق هاتين الجماعتين الإرهابيتين، اللتين ارتكبتا جرائم عديدة واضطلعتا بأنشطة إرهابية ضد المدنيين، ولا سيما في ماريوبول وفولنوفاخا وكراماتورسك ودونتسك. وخاركيف والعديد من المدن الأوكرانية الأخرى. والحقيقة المروعة هي أن المقاتلين الإرهابيين الأجانب، وهم أساسا من روسيا، يشكلون جزءا كبيرا من الجماعة المسلحة غير القانونية البالغ قوامها ٤٠ ٠٠٠ فرد والتي تقاتل ضد حكومة أوكرانيا في منطقة دونباس.

ويتواصل تدفق الأسلحة والقوات من روسيا إلى شرق أوكرانيا عبر أجزاء غير خاضعة للمراقبة من الحدود الأوكرانية – الروسية. إن بعثة المراقبين التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا عند نقاط التفتيش الروسية على الحدود تواصل الإبلاغ عن أعداد كبيرة من الأشخاص في ملابس من النوع العسكري تعبر الحدود في الاتجاهين. وعلى وجه الخصوص، منذ بداية عمل البعثة في تموز/يوليه ٢٠١٤، أبلغت البعثة عن

أكثر من ٢٦ ٠٠٠ عملية عبور من هذا النوع عند نقطتي عبور حدوديتين فقط. ويواصل الجيش الروسي تدريب الإرهابيين والمقاتلين من الجماعات المسلحة غير المشروعة في المعسكرات المنشأة في شبه جزيرة القرم المحتلة وأجزاء من منطقة دونباس، وكذلك في مناطق روستوف وبلغورود وتامبوف التابعة للاتحاد الروسي.

وإذ يشارك بشكل مباشر في جميع هذه الأنشطة الإرهابية، فإن الاتحاد الروسي ينتهك بوضوح التزاماته المقطوعة وفقا لمجموعة من الصكوك الدولية الملزمة قانونا بشأن منع ومكافحة الإرهاب الدولي، بما في ذلك الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب والاتفاقية الدولية لقمع الهجمات الإرهابية بالقنابل، فضلا عن قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وفضلا عن ذلك، بدأت روسيا حملة في وسائط الإعلام الجماهيري تهدف إلى تغذية نزعة التطرف لدى السكان في الأراضي المحتلة من منطقة دونباس، مما يوجد تربة خصبة لانتشار الخطاب الإرهابي. وعلاوة على ذلك، فإن وسائل الإعلام الروسية والدوائر القومية تمجد المقاتلين الإرهابيين الروس بينما يغادرون في طريقهم إلى أوكرانيا ولدى عودتهم إلى روسيا، بدلا من تقديمهم إلى المحاكمة.

أمّا بالنسبة إلى القرم، فقد اتخذت سلطات الاحتلال الروسية أمس قرارا يقضي بتعليق جميع أنشطة مجلس تتار القرم على الفور – وهو المجلس الذي يمثّل هيئتهم التشريعية الوحيدة. وهذه الجريمة ليست مجرد جريمة إضافية أخرى ترتكب في فورة الإبادة الجماعية التي أطلقتها روسيا ضد تتار القرم. وهذا العمل الشائن الذي قام به البلد المعتدي يؤثر تأثيرا مباشرا على مناقشتنا اليوم، لأنه سوف لن يؤدي سوى إلى زيادة التطرف لدى نسيج تتار القرم اليائسين والمشحونين أصلا – الشباب أولا وقبل كل شيء – مع ما يخلّفه ذلك من عواقب يصعب التنبؤ بها. ونحن ندعو مجلس الأمن والأمين العام إلى إدانة هذا العمل غير القانوني إدانة قاطعة. لذلك، نحث المجتمع الدولي دائما على ممارسة ضغط إضافي على الاتحاد الروسي، بغية وقف الحرب والإرهاب في قلب أوروبا.

وفي العقود الأخيرة، سجّل المجتمع الدولي إنجازات ملحوظة في اعتماد صكوك ملزمة قانونا لمكافحة الإرهاب. ومع ذلك، ينبغي بذل مزيد من الجهود لمنع ارتكاب هذه الآفة ومكافحتها. إن مهمتنا الرئيسية تتمثل في انجاز العمل المتعلق بوضع اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي، تكون استكمالا للإطار القانوني الدولي القائم لمكافحة الإرهاب، وتوفر للدول أداة مفيدة.

وإحدى العقبات الرئيسية التي تعترض هذا المسار هي إيجاد تعريف واضح للعمل الإرهابي. ومن شأن حل هذه المشكلة أن يتيح المجال أمام المجتمع الدولي كي يتصدى بصورة أكثر فعالية لبعض المسائل العالقة ذات الصلة، ومساءلة ليس فرادى الإرهابيين والمنظمات فحسب، بل أيضا تلك الدول المسؤولة عن تنظيم الأنشطة الإرهابية أو تمويلها أو تشجيعها أو توفير التدريب عليها أو دعمها بشكل مباشر أو غير مباشر. ونحن نرى أن بعض المبادئ الواردة في إعلان جنيف عن الإرهاب، الذي اعتمده المؤتمر الدولي المعني بموضوع الإرهاب في عام ١٩٨٧، فضلا عن الاقتراح المقدم في اللجنة السادسة للجمعية العامة عام ٢٠٠٧، يمكن اعتبارهما أساسين لإبرام صك جديد ملزم قانونا.

وثمة جانب آخر يستحق اهتمامنا الوثيق بشكل متزايد هو حماية الهياكل الأساسية الحيوية من الهجمات الإرهابية القادرة على تعطيل سير الأعمال المصرفية والمالية، والاتصالات السلكية واللاسلكية، وخدمات الطوارئ، والنقل الجوي والنقل بالسكك الحديدية، والطاقة، وإمدادات المياه، الأمر الذي يتسبب بسقوط العديد من الضحايا المدنيين. وترى أوكرانيا أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يواجه هذه المشكلة

بسرعة، عن طريق تعبئة الجهود الدولية الرامية إلى تقليص مجرد إمكانية وقوع مثل هذه الهجمات.

وتؤمن أوكرانيا إيمانا قويا بأن أحد أهم جوانب مكافحة الإرهاب الدولي هو إحياء ذكرى ضحاياه. وما لم تتذكر البشرية دروس الماضي وتعلّم الأجيال المقبلة عنها، فإن مآلها تكرار الفصول المظلمة من تاريخها. وفي هذا السياق، أود أن أذكّر بمبادرة أوكرانيا المتعلقة بإرساء اليوم الدولي لإحياء ذكرى ضحايا الأعمال الإرهابية.

وأخيرا، نحن نرى ميزة كبيرة في جعل المجلس يتصدى لمسألة آفة الإرهاب بشكل منتظم ومنهجي، بما في ذلك على أعلى مستوى ممكن في أيلول/سبتمبر المقبل.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نرحب بمبادرة الوفد الصيني إلى قيادة المناقشات التي تتعلق بأهم جوانب مكافحة الإرهاب في إطار مناقشة مفتوحة. ونعتقد أنها تجري في الوقت المناسب جدا.

الآن، ومع ذروة مكافحة الإرهاب في سوريا والعراق، هناك صورة أوضح للمجموعة الكاملة من المسائل التي تواجه التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب. ونحن ندعو إلى إجراء مناقشات صريحة ومفتوحة بشأن تلك المسائل، وتحديد مكمن القدرات لحلها. والزيادة المطردة في أنشطة المنظمات الإرهابية تشكل محور اهتمام المجلس. إن القرارات ٢١٧٨ (٢٠١٤)، و ٢١٩٩ (٢٠١٥)، و ٢٢٥٣ (٢٠١٥) اعتمدت آليات الأمم المتحدة لمكافحة أحدث التهديدات الناجمة عن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (تنظيم داعش)، وجبهة النصرة، والقاعدة والجماعات المرتبطة بها. وقد تم التأكيد على التزام الحكومات بتنفيذ نظم الجزاءات، ومنع تدفق الأموال والموارد البشرية غير المشروعة للإرهابيين.

وفي الوقت نفسه، وعلى الرغم من التقارب في المواقف المعلنة ووجود الأدوات الضرورية لدى مجلس الأمن، فإن مكافحة الإرهاب الدولي هي أبعد ما تكون مثالية من الناحية العملية. وأسباب ذلك تكمن إلى حد كبير في انتشار هذه الآفة بشكل لم يسبق له مثيل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ففي تلك المنطقة، أدى تنفيذ مخططات جغرافية وسياسية خارجية، بالترافق مع تدخل صارخ في الشؤون الداخلية للدول، إلى تبديد المؤسسات الحكومية، وضخ الأموال إلى قوات المعارضة، وانتشار الأسلحة والذخيرة بشكل عشوائي. وجاء ذلك نتيجة زيادة لم يسبق لها مثيل في تطرف السكان المحليين. وثمة بلدان عديدة على استعداد لاستخدام الإرهابيين والمتطرفين كوسيلة للضغط على الحكومات الشرعية، أمّا الكيل بمكيالين حيال تقييم أنشطة المتطرفين فقد أدى في التحليل النهائي إلى فورة جماعات من قبيل تنظيم الدولة الإسلامية وجبهة النصرة. ويتضح الكيل بمكيالين، للأسف، في تنفيذ قرارات مكافحة الإرهاب التي اتخذها مجلس الأمن.

والجزء الأكبر من المنتجات النفطية والتحف والأشياء الأخرى التي يصدّرها تنظيم الدولة الإسلامية من الأراضي التي يسيطر عليها لا تزال تباع عن طريق تركيا، بسبب تهاونها أو تقاعسها عن العمل. فحدود تركيا مع العراق، ولا سيما مع سوريا، هي ممرات رئيسية لعبور المقاتلين الإرهابيين الأجانب والأسلحة، التي يقع معظمها في أيدي الإرهابيين. وفي هذا الصدد، نعتقد أنه من الأهمية بمكان، باسم مكافحة الإرهاب، النظر في إغلاق الحدود التركية – السورية. ويمكننا أن ننظر أيضا في فرض حصار اقتصادي وتجاري شامل ضد تنظيم الدولة الإسلامية.

وإذا كانت تركيا تعتقد أنها تفعل كل ما هو ضروري لكبح تدفق الإمدادات إلى الإرهابيين، فبالإمكان التحقق

من ذلك على أيدي مراقبين مستقلين. ونحن ندعو الحكومة التركية إلى طلب مراقبين دوليين للمجيء إلى الحدود السورية وميناء جيهان، على أساس طوعي، تحقيقا لهذا الغرض. وإننا لم نر حتى الآن أي تفسير من جانب تركيا لسوء النية في تنفيذ التزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن، سوى رغبة أنقرة في تنفيذ جدول أعمالها الخاص بها في سوريا والعراق.

وفي العمل المشترك مستقبلا، يلزمنا أن نأخذ خصوصيات التهديدات الإرهابية في الاعتبار، لا سيما وأنها قد تبلورت في السنوات الأخيرة. وفي ذلك الصدد، نود أن نشدد على ضرورة التهديد الناجم عن الإرهاب الكيميائي. فالمقاتلون من مختلف الجماعات الراديكالية، ومنذ عهد قريب في هذه السنة، استخدموا مواد كيميائية سامة في عدة مناسبات. وثمة حالة معروفة عن استعمال تنظيم داعش غاز الخردل في دير الزور.

وقد أعربت روسيا منذ فترة طويلة عن قلقها حيال أن الجماعات الإرهابية، التي تتفشى في الشرق الأوسط، باتت تملك قدرة كبيرة على على شن حرب باستخدام مواد سامة. ونعتقد أن على المجلس أن يستنفد جميع خياراته لمكافحة ذلك التهديد. ونحن عمّمنا يوم أمس، مع شركائنا الصينيين، مشروع قرار على مجلس الأمن، لتوضيح الجزء المتعلق بمكافحة الإرهاب من جانب ولاية آلية الأمم المتحدة للتحقيق المشترك ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية تجاه الحوادث التي تنطوي على استخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا، عملا بالقرار ٢٢٣٥ (٢٠١٥). ونأمل أن يتم الإسراع في اعتماد المجلس لمشروع القرار هذا.

واعتبارا من الآن، فإن المرحلة الرئيسية من عمليات القوات الجوية الروسية ضد تنظيم الدولة الإسلامية وغيره من الجماعات الإرهابية في الأراضي السورية تم انجازها. وأهداف المهمة التي حُددت للقوات جرى تحقيقها بنجاح. فقد لحقت بالإرهابيين أضرار كبيرة، وأُبعدوا عن عدد من المناطق في البلد. ومن أبرز الدلائل على انسحاب تنظيم الدولة الاسلامية تحرير مدينة تدمر التاريخية على أيدي القوات السورية، بدعم روسي.

بيد أنه لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به من أجل إلحاق الهزيمة الكاملة بالارهابيين. وندعو مرة أخرى إلى تعزيز التنسيق والتعاون بين الدول بغية هزيمة داعش وجبهة النصرة والجماعات المرتبطة بهما. وهذا أمر ضروري ينبغي أن يتم عن طريق الابتعاد عن الكيل بمكيالين، مع اضطلاع الأمم المتحدة بدور مركزي تنسيقي وعلى أسس سليمة بموجب القانون الدولي.

ومن الضروري لي أن أعلّق على البيان الذي أدلى به ممثل أوكرانيا. للأسف، إن الوفد الأوكراني يستخدم المجلس مرة أخرى لبث الاشاعات المناهضة لروسيا. وأعتقد أن العديد من التصريحات مشينة تماما. فمجلس الأمن لا يستفيد من ذلك، كما أن صورة الدبلوماسية الأوكرانية لا تستفيد من ذلك أيضا. وثمة حاجة إلى التمسك بجدول الأعمال الذي لا يتضمن اليوم بندا بشأن تسوية الحالة في أوكرانيا. لقد بدأت الاعتداءات على نطاق كامل في عام ٢٠١٤ ضد المدنيين في الجزء الشرقي من البلد على أيدي السياسيين في كييف الذين استلموا زمام السلطة بعد الانقلاب الدموي، وما فتئوا يحاولون تبرير أعمالهم دون جدوى.

السيد يوشيكاوا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، أود أن ابدأ كلمتي بالإعراب عن خالص تقديري لكم، لإثارة هذا الموضوع الهام في الوقت المناسب. كذلك أود أن أشكر الأمين العام بان كي – مون على إحاطته الإعلامية المتبصرة.

كل أسبوع تقريبا نشهد وقوع هجمات إرهابية في جميع أنحاء العالم. ففي شهر آذار/مارس وحده، وقعت هجمات إرهابية في باكستان، وبلجيكا، وتركيا، ونيجيريا، وكوت ديفوار، وتونس. بالنيابة عن بلدي، أود أن أعرب عن أعمق

مشاعر المواساة والتعازي للضحايا وأسرهم، وكذلك إلى الحكومات والشعوب في كل بلد من تلك البلدان.

تدين اليابان الإرهاب بأقوى العبارات، ونحن مصممون مع المجتمع الدولي على دحر الإرهاب. في يوم الاثنين من هذا الأسبوع، وفي هيروشيما، أعرب أعضاء مجموعة وزراء الخارجية السبعة عن تصميمهم على أن يظلوا متحدين في مواجهة الإرهاب بكل أشكاله وأينما يحدث.

إن مكافحة الإرهاب تتطلب جهودا متنوعة. أود اليوم أن أركز على مسألتين. الأولى وتتعلق بالمقاتلين الإرهابيين الأجانب. ويقدر عددهم بحوالي ٣٠ ٠٠٠ مقاتل، ينتمون إلى أكثر من ١٠٠ دولة عضو، منجذبين إلى الدولة الإسلامية في العراق والشام/داعش والجماعات المرتبطة بها. ولوقف تدفق هؤلاء المقاتلين، من المهم تنفيذ جميع قرارات مجلس الأمن، لا سيما القرار ٢١٧٨ (٢٠١٤). ونجد اليوم أن العديد من هؤلاء المقاتلين يسافرون من بلدانهم الأصلية إلى بلد آخر قبل أن يتوجهوا إلى الوجهة النهائية لتحاشي كشف أمرهم؛ ويسمى هذا بالسفر المتقطع.

بغية إماطة اللثام عن السفر المتقطع، ليس من الضروري فقط الحصول على التفاصيل المتعلقة بجواز السفر من خلال نظام التحقق المسبق من المعلومات المتعلقة بالمسافرين، بل إن قلة من الدول طبقتقوائم أسماء المسافرين التي تحتوي على معلومات عن حجز المسافرين، مثل سير رحلاتهم، وأسماء المسافرين المصاحبين لهم ووسيلة الدفع. لقد تطرق بالفعل الممثل الدائم لأوروغواي إلى أهميتها. ويوصي مجلس الأمن بأن تستفيد الدول الأعضاء من نظام المعلومات المسبقة عن الركاب، فضلا عن نظام سجلات أسماء المسافرين كما هو وارد في القرار ٢١٧٨ (٢٠١٤) والبيان الرئاسي S/PRST/2014/23، على التوالي. وبقدر ما أعلم، أنه لم يطبق سوى الربع تقريبا من الأعضاء الـ ١٩٣ دولة عضوا نظام التحقق المسبق من المعلومات المتعلقة بالمسافرين، بل أن عددا أقل ذلك من الدول طبّق نظام قوائم أسماء المسافرين. ولم يطبق ذلك النظام إلا عدد ضئيل من الدول الأعضاء، وهذا ليس فعالا بشكل كاف للكشف عن السفر المتقطع. لذلك، أحث جميع الدول الأعضاء على تطبيق النظام في أسرع وقت ممكن. وفي هذا الصدد، شجعني جداً أن نسمع من الوفد الفرنسي أن البرلمان الأوروبي وافق على الأخذ بنظام قوائم أسماء المسافرين.

لا يوجد بلد محصن من الإرهاب. واليابان في حالة تأهب لدرء خطر الهجمات الإرهابية عند الإعداد للأحداث الهامة المقبلة التي سوف تستضيفها اليابان، من قبيل مؤتمر قمة مجموعة البلدان السبعة المزمع عقده في أيار/مايو من هذا العام، وكأس العالم للعبة الرغبي في عام ٢٠١٩، والألعاب الأولمبية والألعاب الأولمبية للمعاقين التي ستعقد في طوكيو في عام ٢٠٢٠. ونحن ملتزمون بتعزيز تدابير مكافحة الإرهاب ليتسنى للناس في جميع أنحاء العالم أن يشعروا بالأمان، وسوف يتوفر لهم الآمان لدى زيارتهم لليابان في تلك المناسبات.

أما الجانب الثاني الذي أود أن أتطرق إليه فيتمثل في أهمية معالجة الأسباب الجذرية للإرهاب. وأبرز العديد من المتكلمين السابقين، بما في ذلك ماليزيا، جارتنا، أهميته أيضا. من بين الأسباب الجذرية لذلك، أود أن أركز على الكيفية التي يمكننا بها منع التطرف العنيف الذي يمكن أن يؤدي إلى الإرهاب.

إن إحدى الطرق الممكنة لمنع التطرف العنيف هي تقديم المساعدة لإنشاء مجتمع لا يستسلم للتطرف العنيف. وفي هذا السياق، تولي اليابان أهمية كبيرة لدعم النساء والفتيات لجعل المجتمعات أكثر مرونة. فتمكين المرأة، نستطيع تمكين الأعضاء الآخرين في أسرهن ومجتمعاتهن. وتحقيقا لتلك الغاية، ما برحت اليابان تمول مشاريع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، فضلا عن مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع. ويسعى أحد مشاريع لهذا العام إلى

تعزيز الدور القيادي للمرأة من خلال مشاركتها في الحوارات السياسية في منطقة الساحل. وآمل من مشاركة المرأة في الحوار السياسي أن تسهم في بناء مجتمعات قادرة على مكافحة المتطرفين العنيفين، مثل أعضاء تنظيم بوكو حرام.

أخيراً، أود أن أشدد على أن التطرف العنيف ينطوي على جوانب واسعة في طبيعتها، ولذلك فإن المنع يتطلب اتباع نهج شامل، وذلك بتسخير جميع المعارف والخبرات التي لدى جميع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها لذلك. واليابان تثني وتؤيد بقوة خطة عمل الأمين العام لمنع التطرف العنيف (A/70/674) التي توفر الأساس لنهج تتبعه الأمم المتحدة بأسرها. إن النهج الذي تتبعه الأمم المتحدة بأسرها ينبغي أن يتجسد في استعراض الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب المقرر عقده في حزيران/يونيه في الجمعية العامة. أود أن اختتم كلمتي بالإعراب عن استعداد اليابان للمشاركة بصورة بناءة في هذا النقاش.

السيد راميريث كارينيو (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): تتوجه جمهورية فنزويلا البوليفارية إليكم بالشكر أيها السيد الرئيس على مبادرة وفدكم إلى عقد هذه المناقشة المفتوحة لتدارس هذه المسألة التي يوليها بلدي أهمية، ولا سيما للمخاطر التي يشكلها الإرهاب على السلم والأمن الدوليين. وبالمثل، نحن نقدر أيضا المذكرة المفاهيمية (S/2016/306، المرفق) التي أعدها وفدكم، وهي مذكرة تحتوي على العناصر الرئيسية لمناقشة هذه المسألة ذات النطاق العالمي، بهدف تكثيف الجهود الدولية الرامية إلى منع ومكافحة هذه الآفة والقضاء عليها.

نرحب أيضا بوجود الأمين العام، السيد بان كي – مون، وبإحاطته الإعلامية، ونشكره على مساهمته القيمة في موضوع مداولاتنا اليوم. إن وفدي كعهده دائما، يؤيد البيان الذي سيدلي به قريبا الممثل الدائم لجمهورية إيران الإسلامية بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز.

إن الإرهاب ليس ظاهرة جديدة، بالنظر إلى أن استخدامه أصبح من الخصائص الراسخة في مختلف النزاعات السياسية في تاريخنا الحديث. ومع ذلك، أخذ الإرهاب في السنوات الأخيرة أبعادا جديدة، ويتعين علينا دراسة هذه الأبعاد الجديدة بدقة من أجل تحديد الكيفية التي يمكننا بها مكافحة ذلك. لقد أصبح الإرهاب في الشرق الأوسط حركة تمرد لدى بعض القطاعات السكانية التي تستخدم أساليب إرهابية بغية الوصول إلى أهدافها السياسية. تلك المجموعات من خلال الجيوش الحقيقية التي لديها استغلت قدرات عسكرية ولوجستية غير مسبوقة مما مكنها من التوسع في بلدان هامة في منطقة الشرق الأوسط، وشمال أفريقيا ومنطقة الساحل، مع تأثير كبير على مناطق أخرى من العالم، بما في ذلك أوروبا وآسيا.

إن الأفعال التي ترتكبها الجماعات الإرهابية تعرض للخطر السلامة الإقليمية والوحدة السياسية للدول، مما يسهم في زعزعة استقرار الحكومات الشرعية، وينتهك نظمها الدستورية، بهدف نهائي يتمثل في الإطاحة بها. وكل هذا لا يفرز نتائج سلبية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية للشعوب، بل يشمل أتدمير بنيتها التحتية ومؤسساتها. وفي ذلك الصدد، ينبغي أن نسأل أنفسنا السؤال التالي: ما هي الظروف المؤدية إلى انتشار الإرهاب والتطرف العنيف؟ ليس من قبيل الصدفة الحالة التي تشهدها اليوم الشعوب الشقيقة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وفي رأينا، كان التدخل العسكري من جانب الدول الكبرى في العراق في عام ٢٠٠٣ وفي ليبيا عام ٢٠١١، موجها بصورة مباشرة نحو الإطاحة بحكومات البلدين ذواتي السيادة، وبالمقابل هيأت الظروف لداعش، والقاعدة، وأنصار الإسلام، بين أمور أخرى، لكي

تتطور في تلك المناطق لتنفيذ استراتيجيتها التدميرية المرتكزة على الإرهاب ورفض الآخر.

أدت اليوم، أعمال العنف التي ترتكبها تلك الجماعات الإرهابية والكيانات المرتبطة بها، إلى وقوع أعمال عنف طائفي في العديد من البلدان الأفريقية والشرق أوسطية، مخلفة وراءها دمارا واسعا، تفاقم جراء قيامها من خلال تفسير طائفي للدين، بعمليات تطهير عرقي في مناطق واسعة من العراق وسورية وليبيا وغيرها. ومن المهم النظر في في أثر التدخلات العسكرية في الحروب التي جرت منذ عام ٢٠٠٣ على مجتمعات تلك البلدان. والأطفال الذين في ذلك الوقت من التدخلات كان عمرهم يبلغ ست أو سبع أو ثماني سنوات من العمر هم شباب اليوم، يبلغ عمرهم ٢٠ أو ٢٥ عاما، وانضموا إلى الجماعات الإرهابية بشكل جماعي. لقد كانوا أطفالا في مجتمعات عانت في تلك السنوات من ثقافة الموت، واحتقار الحياة والطائفية والتعنت.

إن الإرهاب والتطرف المصحوب بالعنف، هما مشكلان عالميا النطاق، يهددان السلم والأمن الدوليين. وينعكس ذلك في التهديد غير المسبوق الذي يمثله اليوم تنظيم داعش، الذي نصب نفسه دولة، وانضم إليه ٣٤ على الأقل من المنظمات الإرهابية من مناطق مختلفة من العالم، ليس فقط في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وفاقم ذلك بشكل خطير، ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب حيث انضم أكثر من ٣٠،٠٠٠ شخص، بمن في ذلك النساء والشباب، من ١٠٠ دولة من فئات مختلفة، إلى تلك الجماعات الإرهابية، ناهيك عن التهديد الذي يشكله الإرهابيون النعزولون الذين يعملون بمفردهم.

ويأخذ استخدام العنف والإرهاب لإخضاع المجتمعات والحضارات والأديان والمعتقدات، أشكالا جديدة، مثل تجنيد الأطفال وعمليات الخطف وتدمير التراث الثقافي للبشرية، والعبودية والعنف الجنسي كسلاح حرب، فضلا عن استخدام الأسلحة الكيميائية. ومع ذلك، أدت تلك الممارسات الدنيئة، التي أثرت بشدة على المدنيين، لا سيما الأقليات العرقية والدينية والفئات الأكثر ضعفا التي انتهكت حقوقها الإنسانية بشكل منهجي ومتعمد، إلى وقوع أزمة إنسانية غير مسبوقة، ولا تزال نتيجة لممارسات التعصب والتطرف المصحوب بالعنف والطائفية. وترسم تجربة تلك الممارسات، صورة واضحة عن جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية، ويتعين تقديم مرتكبي تلك الممارسات إلى العدالة.

لقد علمتنا التجربة بأن الجماعات الإرهابية تستغل مشاعر اليأس والظلم والإحباط، وغياب الفرص، والحرمان من حقوق الإنسان والحريات الأساسية، خاصة في المجتمعات المنكوبة، لتعزيز ممارساتها التي تشبه الممارسات الفاشية، وكذلك أهدافها الإجرامية والأيديولوجية والسياسية. ويعد الفقر؛ وعدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية؛ والتعصب السياسي والعرقي والديني؛ وانتهاك سيادة الشعوب والأمم، من بين أمور أخرى، أيضا جزءا مما يسمى العوامل المسببة للإرهاب. وبالإضافة إلى ذلك، يؤدي استمرار الأزمات إلى تفاقم الصراعات، ويشكل أرضا خصبة للتطرف المصحوب بالعنف والإرهاب مما يزيد الجريمة المنظمة عبر الوطنية ويؤدي إلى تسهيل تدفق المقاتلين الإرهابيين الأجانب وتمويلهم وتدريبهم، وبالتالي تعزيز قدرة المنظمات الإرهابية على تنفيذ أعمال إرهابية. وبالتالي، ينطوي التوصل إلى حل طويل الأجل لهذه التهديدات بالضرورة، من بين أمور أخرى، على تسوية سياسية للصراعات في دول مثل سورية وليبيا والعراق وفلسطين.

ونود أن نوجه انتباه مجلس الأمن إلى العناصر المذكورة في المذكرة المفاهيمية، والتي نعتقد أنها حاسمة الأهمية لكي نتمكن من وضع استراتيجية فعالة لمكافحة الإرهاب. ويجب علينا أولا

وقبل كل شيء، أن نحدد كيف تمكنت الجماعات الإرهابية من اكتساب هذه القدرات العسكرية واللوجستية. إنها جماعات إرهابية لديها أسلحة ثقيلة، وهي جماعات إرهابية لديها قذائف وأسلحة كيميائية. من أعطى تلك الأسلحة لتلك الجماعات الإرهابية ومن الذي يساعدها؟ إن الجماعات الإرهابية تحتل مساحات واسعة من أراضي العراق وليبيا وسورية. وهي قادرة على إلحاق الهزيمة بالجيوش الوطنية لتلك البلدان، كما أنها قادرة على الصمود في مواجهة الإجراءات التي تتخذها الأحلاف العسكرية، والجهود الدولية الأخرى التي تهدف إلى إلحاق الهزيمة بها. إنها لا تحتل تلك الأراضي وتحكمها فحسب، بل إنها تفرض أيديولوجيتها الفاشية والمتطرفة. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا بدعم خارجي.

وعلاوة على ذلك، تحظى الجماعات الإرهابية والمتطرفة أيضا بقدر كبير من التمويل، الذي تحصل عليه من الاتجار غير المشروع بالنفط. وليس من السهل بيع النفط بشكل غير قانوني. فهناك آليات تراقبها جميع المنظمات الدولية عن كثب، ولا نفهم كيف أنها لا تدين أو لا تتخذ إجراءات واضحة لوضع حد لتمويل الجماعات الإرهابية، من مبيعات النفط. ومن أجل بيع النفط لا بد من نقله وتخزينه. ويجب نقله على متن السفن. ولذلك، يجب على مجلس الأمن أن يتحرك بصدق على أساس القرارات التي اتخذها، من أجل وقف التدفق غير المشروع للموارد التي تغذي الإرهاب. وبالإضافة إلى ذلك، علينا أن نسأل أنفسنا كيف يعجز نظام التمويل الدولي، الذي تراقبه وتنظمه مراكز القوى، عن كشف ومنع تلك التدفقات المالية. نحن نعتقد أن هذا النشاط هو نشاط ينبغي التصدي له من خلال التزام حقيقي.

وتتمثل مشكلة خطيرة أخرى في الاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. لقد قلنا بأنه يتعين على مجلس الأمن إيجاد حل لحظر الاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وهذا كناية لأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة تتراوح بين الرشاشات الثقيلة والقذائف. لكن، في مجال ينطبق عليه ذلك التوصيف التقني، سمحنا بتوزيع الأسلحة على الجماعات العنيفة من غير الدول. وأضحت تلك الجماعات العنيفة من غير الدول جماعات إرهابية، وهذا ما يحدث وحدث في سورية، حيث يتم تدريب الجماعات المسلحة من غير الدول وتسليحها وتجهيزها بالتكنولوجيا المدمرة المتقدمة، وتذهب بعد ذلك للانضمام إلى جماعة النصرة وغيرها من الجماعات الإرهابية.

ومن أجل هزيمة حكومة الرئيس معمر القذافي، تم توزيع آلاف الأطنان من الأسلحة والذخائر في ليبيا. وهي اليوم بين أيدي مختلف المليشيات والفصائل وتم توزيعها ونشرها في أفريقيا، خاصة في منطقة الساحل، مما يعد أحد أهم التهديدات لأمن تلك الدول الشقيقة في أفريقيا.

لا يمكن التعامل مع مشكلة الإرهاب، باستخدام معايير مزدوجة. ولا يمكن أن نحرض على إنشاء الجماعات الإرهابية لهزيمة الحكومات ومكافحتها وزعزعة استقرارها. وليست هذه هي المرة الأولى التي يحدث فيها ذلك، وقد أثبتت التجربة بأن هذه الجماعات المتطرفة تصبح مشكلة وتهديدا للحكومات التي ساعدت على ظهورها. وكان الحال كذلك في أفغانستان وهذا هو الحال في ليبيا. ونأمل ألا نضطر إلى الانتظار لرفع السرية عن الوثائق لنفهم أن هذا كان أحد الأسباب الرئيسية التي غذت الجماعات الإرهابية الحالية.

وعلاوة على ذلك، توجه المذكرة المفاهيمية الانتباه إلى استخدام شبكات التواصل الاجتماعي كأداة لزعزعة استقرار الحكومات. واستخدام هذه الآلية ليس أمرا جديدا. وجرى في العديد من المناسبات إدانة استخدام القدرة الهائلة لشبكات التواصل الاجتماعي على الاختراق، لزعزعة استقرار الحكومات الشرعية. وحدث ذلك مع إيران، ومع حكومات

أخرى. أما الآن فإن الجماعات الإرهابية هي التي تستخدم أيضا ذلك المنبر، لنشر عقيدتها الفاشية والمتطرفة، وتجنيد الشباب في جميع أنحاء العالم. وترتبط حقيقة دخول أكثر من ٣٠٠٠٠ مقاتل إرهابي أجنبي سورية إلى حد كبير، بالتحريض الذي تقوم به بلدان المنشأ ضد حكومات محددة. وكان ذلك هو الحال فيما يخص الحملة الشرسة التي جرت في بعض الدول الأوروبية ضد سورية، الأمر الذي دفع الشباب، لأسباب مختلفة، للانضمام إلى الجماعات الإرهابية التي تقاتل حكومة الرئيس بشار الأسد.

ونعتقد أنه يجب على مجلس الأمن أن يتصرف لمجابهة هذه المشكلة، لأن جميع الشبكات الاجتماعية تستخدم برامج تكنولوجية تخضع للسيطرة المطلقة لشركات تكنولوجيا المعلومات الكبيرة.

وأخيرا، فإن فنزويلا تدين الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. فليس هناك إرهابيون طيبون وآخرون أشرار. ونحن نأسف لأن مجلس الأمن لم يعرب عن أسفه عندما احتلت جماعة داعش الإرهابية تدمر في العام الماضي وقتلت أكثر من ٥٠٠ شخص. لقد قتلوا عالم الآثار المسؤول عن حماية هذا التراث الثقافي العالمي، ثم باشروا في تدمير مجتمع تدمر. ولم يستطع مجلس الأمن، في ذلك الوقت، أن يشجب تلك الأعمال. ولم يستطع المجلس، عقب تحرير تدمر، أن يعرب عن ارتياحه إزاء تحرير مدينة تدمر وإزاء حقيقة أن عملية إعادة البناء فيها قد بدأت.

وتقع على مجلس الأمن مسؤولية إدانة جميع أعمال الإرهاب، سواء كانت، لأي سبب من الأسباب، تخدم المصالح الوطنية لأعضائه أم لا. ونعتقد أن جميع البلدان ضحايا لهذه الأعمال الإرهابية. ويوميا، تتضرر سورية وليبيا ونيجيريا والعراق وتركيا وباكستان والبلدان الأوروبية من هذه الظاهرة، التي يجب أن ندينها.

فالإرهاب تعبير عنيف عن أيديولوجية فاشية متطرفة ذات أهداف سياسية واضحة. ولذا، يجب أن تكون استجابة مجلس الأمن سياسية وعسكرية. وتقع على المجلس مسؤولية منع نشوب النزاعات التي يمكن – بسبب الافتقار إلى الاستجابة السياسية كما هو الحال في فلسطين والصحراء الغربية – أن تتحول إلى نزاعات عنيفة بل تؤدي إلى توسع الإرهاب نتيجة لإحباط ويأس تلك الشعوب.

وأخيرا، يؤيد بلدنا إعداد استراتيجية شاملة للأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، تنتج عن مناقشة واسعة في الجمعية العامة ويشارك فيها مجلس الأمن، بوصفه الهيئة المسؤولة عن صون السلم والأمن الدوليين، بصورة بناءة ومع الالتزام الصارم بميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وبخاصة القانون الدولي الإنساني.

الرئيس (تكلم بالصينية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل الصين.

تشكر الصين الأمين العام بان كي – مون على إحاطته الإعلامية. في الوقت الحاضر، تتفشى الأنشطة الإرهابية على الصعيد الدولي. والمنظمات الإرهابية من قبيل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) والقاعدة هي الآن أفضل تنظيما، ويتنقل الإرهابيون عبر الحدود بوتيرة أكبر. ولديهم طائفة كبيرة من قنوات التمويل، ويزداد استخدامهم للتكنولوجيات الجديدة مثل الإنترنت ووسائط التواصل الاجتماعي لنشر أفكارهم المتطرفة وللانخراط في الأنشطة الإرهابية، مما يشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين.

فالإرهاب هو العدو المشترك للجنس البشري. وينبغي للمجتمع الدولي أن يزيد من تعاونه وأن يتخذ تدابير مضادة فعالة، مع صياغة مبادرات جديدة ومحددة الأهداف في ضوء الاتجاهات والخصائص الناشئة في سياق تطور الإرهاب. وينبغي للمجتمع الدولي استخدام الوسائل السياسية والاقتصادية

والثقافية على نحو متكامل لمعالجة الأعراض والأسباب الجذرية للإرهاب على السواء.

وتود الصين، في هذا الصدد، أن تدلي بالنقاط الست التالية:

أولا، من الضروري زيادة المدخلات السياسية في مكافحة الإرهاب والتوصل إلى توافق دولي أكبر في الآراء. فتبعات الإرهاب تتخطى الحدود الوطنية. ولا يمكن لأي بلد أن يتعامل معه بمفرده، وما من بلد في حصانة منه. وينبغي للمجتمع الدولي أن يتقيد بمعيار موحد في مجال مكافحة الإرهاب ومجابهته بسياسة تقوم على عدم التهاون المطلق وعدم المفاضلة. ويجب أن نقمع بقوة جميع الأنشطة الإرهابية، أيا كانت ذرائعها، وضد أي بلد كان وبأي وسيلة كانت.

وينبغي عدم ربط الإرهاب بأي مجموعة إثنية أو دينية معينة. ويجب إتاحة الفرصة الكاملة للأمم المتحدة، ومجلس الأمن على وجه الخصوص، للقيام بدورهما القيادي في مكافحة الإرهاب. ويجب الامتثال لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ولا بد من زيادة التنسيق الفعال بغية تشكيل جبهة دولية متحدة لمكافحة الإرهاب وقمع الإرهابيين بلا هوادة ووضعهم تحت ضغط هائل.

ثانيا، لا بد لنا من عرقلة تدفق الإرهابيين عبر الحدود والتحلي باليقظة في مكافحة العائدين منهم على نحو فعال. فكثرة تنقل المقاتلين الإرهابيين الأجانب عبر الحدود يشكل تهديدا خطيرا لأمن البلدان الأصلية وبلدان العبور وبلدان المقصد. ويجب على المجتمع الدولي أن يولي اهتماما كبيرا لهذه المشكلة، وينبغي للبلدان المعنية أن تتعاون تعاونا وثيقا من أجل تعزيز مراقبة الحدود وتكثيف التعاون في مجال إنفاذ القانون. ويجب عليها إنشاء قواعد بيانات لمكافحة الإرهاب في أقرب وقت ممكن وتبادل المعلومات الاستخبارية وتدمير الشبكات التي تيسر تدفق الإرهابيين.

وينبغي لجميع الأطراف المعنية أن تعزز الاتصالات وتقدم الدعم الاستخباراتي لبعضها بعضا وأن تكثف التعاون في مجال إنفاذ القانون بغية الاستجابة بفعالية لخطر الإرهابيين العائدين وضمان إنزال أشد العقاب بالإرهابيين أينما حاولوا التماس ملاذ آمن.

ثالثا، تحديث أساليب الرد والقمع الفعال لاستخدام الإنترنت ووسائط التواصل الاجتماعي لأغراض الإرهاب. فقد أصبحت شبكة الإنترنت ووسائط التواصل الاجتماعي منبرا هاما للمنظمات الإرهابية. وينبغي للمجتمع الدولي، في ضوء خصائص الفضاء الإلكتروني، اتخاذ تدابير فعالة لمكافحة الأنشطة الإجرامية للجماعات الإرهابية بحزم، بما في ذلك بثها لمواد سمعية وبصرية على الإنترنت لنشر الإيديولوجيات المتطرفة وجمع الأموال والترويج لرسائلها والتجنيد بغرض شن هجمات إرهابية والتخطيط للأنشطة الإرهابية. ويجب على جميع الأطراف تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة تنفيذا شاملا، وتعزيز تنظيم الإنترنت وقمع استخدام الإنترنت لأغراض الأنشطة الإرهابية. وينبغي لهيئات الأمم المتحدة ذات الصلة تحديد نقاط الانهيار على نحو صحيح والتدابير التي ينبغي اتخاذها والخروج بأفكار ومبادرات جديدة للنهوض بالتعاون الدولي وتعزيز التنسيق بشأن تنظيم الفضاء الإلكتروني.

رابعا، ثمة حاجة إلى تعزيز التعاون الشامل والقضاء على مصادر تمويل وتسليح الإرهابيين. فالجماعات الإرهابية مثل تنظيم داعش تعتمد اعتمادا كبيرا على استغلال الموارد الطبيعية كوسيلة لتمويل عملياتها. وينبغي للمجتمع الدولي أن يقوم، في جملة أمور، بتنفيذ القرارين ٢١٩٩ (٢٠١٥) و ٢٢٥٣ (٢٠١٥) تنفيذا فعالا؛ وتعزيز التعاون في مجال تنظيم القطاع المالي والقطاعات الأخرى؛ ومنع الجماعات الإرهابية على نحو فعال من جمع الأموال عن طريق الاتجار بالنفط والآثار الثقافية.

وينبغي للبلدان أن تكون على يقظة تامة حيال التهديد الحقيقي للإرهاب النووي والبيولوجي والكيميائي وتعزيز التنسيق والتعاون بينها والتركيز على تشديد تأمين المواد ذات الصلة وتعزيز تبادل المعلومات على الصعيد الدولي وتحسين القوانين واللوائح ذات الصلة، من أجل حجب قنوات الإنترنت التي تحاول المنظمات الإرهابية عن طريقها الحصول على المواد النووية والبيولوجية والكيميائية.

خامساً، تكثيف الوقاية وتعزيز القدرة على المراقبة في مرحلة مبكرة في الكفاح ضد الإرهاب. ويجب على جميع البلدان أن تولي اهتماما جادا للتصدي لنشر التطرف العنيف والتحريض على الكراهية القومية والدينية من جانب المنظمات الإرهابية، سعيا إلى التنفيذ الشامل لقرار مجلس الأمن ١٦٢٤ (٢٠٠٥). وينبغي للبلدان أن تعتمد تشريعات قوية من أجل تحقيق الفعالية في مكافحة التحريض على الإرهاب وقمع نشر فكر التطرف العنيف، وذلك بما يتماشى مع القوانين.

سادسا، ينبغي للبلدان أن تعمل معا لبناء نوع جديد من العلاقات الدولية القائمة على التعاون المجدي للجميع، وأن تنشئ مفهوما مشتركا للتعاون الشامل والأمن المستدام، وأن تعمل بحزم على تعزيز حوكمة الأمن العالمي، وأن تعزز التنمية والرخاء الشاملين، والانخراط في التبادلات الثقافية الرامية إلى تحقيق الوئام، في ذات الوقت الذي تحترم فيه الاختلافات بين شتى الثقافات. وينبغي للبلدان أن تعامل بعضها بعضا على قدم المساواة، وأن تستلهم من بعضها بعض لتهيئة مناخ اجتماعي ثقافي تتعايش فيه مختلف الأمم والثقافات والأديان في وئام. وينبغي إيلاء الاهتمام إلى تعزيز التسوية السياسية للنزاعات الإقليمية، والحفاظ على بيئة دولية مؤاتية لتحقيق السلام والاستقرار والتنمية المستدامة والقضاء على الأرض الخصبة المساعدة على نمو الإرهاب في وقت مبكر.

والصين عضو هام في المعسكر الدولي المعني بمكافحة الإرهاب. وتشكّل القوات الإرهابية في شرق تركستان، التي تمثلها الحركة الإسلامية لشرق تركستان، تهديدا حقيقيا تواجهه الصين اليوم. وفي السنوات الأخيرة، ما فتئت الحركة الإرهابية في شرق تركستان تواصل التحريض على الإرهاب وتنظيم الأنشطة الإرهابية التي تهدد الأمن الوطني على نحو خطير، ليس في الصين فحسب، بل تهدد أيضا الأمن والاستقرار الإقليميين. وقد شدد الرئيس الصيني، السيد شي جينبينغ على أن الصين ستكافح الإرهابيين على الصعيدين المحلي والدولي بالتزامن، فضلا عن زيادة تعزيز التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب. وفي ذلك الصدد، أنشأت الصين آلية للتعاون في مجال مكافحة الإرهاب يشارك فيها ما يزيد على ١٠ بلدان في مجال التعاون الفني. وتشارك الصين أيضا بصورة نشطة في آليات التعاون المتعددة الأطراف، مثل الأمم المتحدة، ومنظمة شنغهاي للتعاون، والمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، فتسهم بذلك إسهاما هاما في الكفاح الدولي ضد الإرهاب. وستواصل الصين القيام بدور نشط في الدفع بالتعاون الثنائي والمتعدد الأطراف في مجال مكافحة الإرهاب، وزيادة تبادل المعلومات الاستخبارية لمكافحة الإرهاب، علاوة على توفير العتاد والمساعدة على بناء القدرات في مجال مكافحة الإرهاب إلى البلدان النامية الأخرى، بقدر ما تستطيع.

والصين على استعداد لمواصلة دعم روح الاحترام المتبادل والتعاون على قدم المساواة، والعمل مع جميع البلدان الأخرى، وتعزيز التبادل والتعاون والسعي إلى النهوض بالتعاون على مكافحة الإرهاب الدولي لتمكيننا من بناء شبكة مُحكمة ضد المنظمات والقوى الإرهابية بحيث لا تترك حيزا معتما للإرهاب، وبذلك تكفل السلام والأمن الإقليميين والعالميين.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس مجلس الأمن.

أود أن أذكّر جميع المتكلمين بأن يقصروا بياناتهم على ما لا يزيد على أربع دقائق كي يتسنى للمجلس أن ينجز عمله بسرعة. ويرجى من الوفود التي لديها بيانات طويلة تعميم النصوص المكتوبة والإدلاء ببيان موجز عند التكلم في المجلس. وأود أن أناشد المتكلمين أن يدلوا ببياناتهم بسرعة معقولة، كي يتسنى توفير الترجمة الشفوية بصورة دقيقة.

وأعطي الكلمة الآن لممثل المكسيك.

السيد غوميث كاماتشو (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): السيد الرئيس، أود أن أشكر وفد بلدكم جزيل الشكر على عقد هذه المناقشة. وأشكر أيضا الأمين العام على إحاطته الاعلامية.

وأود أن أبدأ بأن أكرر القول إن بلدي يدين بشدة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. وبالمثل نسعى إلى اتخاذ تدابير فعالة لمكافحة الإرهاب على الصُعد الوطنية والإقليمية والدولية، مع الاحترام الكامل لحقوق الإنسان والحريات الأساسية. وإن جميع الدول لملزمة بالعمل في إطار الامتثال الصارم للقانون الدولي، وخاصة ميثاق الأمم المتحدة، والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي للاجئين.

ومن الأهمية بمكان ألا يرتبط الإرهاب بأي دين أو جنسية أو حضارة أو مجموعة عرقية. ويجب على القادة السياسيين والدينيين وزعماء المجتمعات المحلية أن يضمنوا أن الرسائل التي تُبث بشأن الإرهاب وكيفية التصدي له تساعد على تعزيز التسامح والاحترام وثقافة السلام، مع تجنب نشر الرسائل التي تحرض على كره الأجانب والتمييز.

ومنذ عام ٢٠٠٢، ما تزال المكسيك تتولى قيادة مبادرة بشأن حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب (قرار الجمعية العامة ١٧٨/٦٨) في نيويورك وفي جنيف على حد سواء. ويكرر قرار الجمعية العامة ١٤٨/٧٠ تأكيد التزام المجتمع الدولي باحترام التزاماته في هذا المجال. ويكرر القرار أيضا تأكيد أهمية مشاركة المجتمع المدني والمنظمات الإنسانية، والجهات المدافعة عن الحق في الخصوصية، فضلا عن المرأة في وضع تدابير مكافحة الإرهاب.

وأود – في ضوء استعراض استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، الذي سيعقد في حزيران/يونيه – أن أدلي بالنقاط المحددة الأربعة التالية:

أولا، هناك حاجة إلى المزيد من الاتساق والتنسيق بين مختلف مكاتب الأمم المتحدة التي تشكّل هيكل الاستراتيجية. ويعني استعراض هياكلها وتحديد ولاياتها.

ثانيا، يجب علينا تحسين الاتصال والتنسيق بين فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب التابعة للأمم المتحدة.

ثالثا، من الأهمية بمكان أن نكفل استناد الجهود المبذولة في سياق الاستراتيجية بصورة سليمة إلى الركائز الأربع التي تشمل برنامج العمل على نطاق أوسع في مجالات التنمية والأمن واحترام حقوق الإنسان.

رابعا، يجب علينا دائما إعطاء الأفضلية للنهج الوقائي. ويعني ذلك التصدي للأسباب المؤدية إلى الإرهاب عن طريق اتخاذ إجراءين رئيسيين هما: تعزيز بناء قدرات الدول وتعزيز التنمية.

وفي حين أن من المفهوم أننا نسعى إلى منع التطرف العنيف وتجنب انتشار التطرف، فإن من الأهمية بمكان أن نفكر في عواقب ذلك. ويساور المكسيك الشعور بالقلق من الميل إلى دمج هذين المفهومين بطريقة من شأنها أن تؤدي إلى تطبيق فضفاض لتدابير مكافحة الإرهاب، بل واحتمال معاقبة أنواع من السلوك التي لا يجوز وصفها بأنها أعمال إرهابية تحت أي ظرف من الظروف .

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة لممثل المملكة العربية السعودية.

السيد المعلمي (المملكة العربية السعودية): أود بداية، أن أهنئكم على توليكم رئاسة أعمال مجلس الأمن لهذا الشهر، وإنني لعلى ثقة من أن حكمتكم وخبرتكم سوف تقودان المجلس إلى النجاح والتوفيق. كما أشكركم على الدعوة إلى عقد هذه المناقشة المفتوحة حول تهديد الأعمال الإرهابية للأمن والسلم الدوليين. وأشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية القيمة والهامة في بداية الجلسة.

لقد أضحى الإرهاب من أهم التحديات المعاصرة التي تهدد الدول والمجتمعات والأشخاص على اختلاف أجناسهم وأديانهم، وأصبح مصدرا لاستنزاف الأموال والثروات وتعطيل التنمية. والإرهاب ظاهرة عالمية ليس لها دين ولا وطن ولا جنسية محددة.

ومن هذا المنطلق، فإن المملكة العربية السعودية تؤكد مجددا رفضها وإدانتها للأعمال الإرهابية بجميع أشكالها وصورها، وأيا كانت أهدافها أو مصادرها، فجميعها جرائم نكراء يرفضها الإسلام ويجرّمها ولا يمكن أن يكون لها أي مبرر في أي دين أو معتقد.

كما أننا نراقب بقلق شديد تزايد جرائم الكراهية التي تصل إلى حدّ العنف والإرهاب ضد الفئات المسلمة في العالم، وقيام البعض بتحميلها مسؤولية ما يفعله بعض المتطرفين بشكل جزافي، والدعوة إلى الإقصاء والمعاملة الاستثنائية التي تفترض الجرم في أوساط المسلمين، وهو الأمر الذي يضاعف من خطر الإرهاب وخطر انتشاره. ونعيد التأكيد على تعاوننا ومساهمتنا وانخراطنا الجدّي والمستمر في الجهود الدولية والثنائية المبذولة في مواجهة الإرهاب وتمويله، والعمل على اجتثاثه من جذوره، بما في ذلك التزامنا التام بتنفيذ جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بمكافحة الإرهاب.

إن المملكة العربية السعودية رائدة في مجال مكافحة الإرهاب، حيث وقفت موقفاً حازماً وصارماً ضد الإرهاب على الصعيدين المحلّي والدولي، إذ حاربت الإرهاب محلّياً وشجبته ودانته عالمياً، وعملت على تجفيف منابعه الفكرية والمادية. وقد شملت هذه الجهود تجريم الأعمال الإرهابية والتحريض على الإرهاب وإثارة الفتن، والسفر إلى مواقع القتال، إلى جانب تعزيز وتطوير الأنظمة واللوائح ذات العلاقة بمكافحة الإرهاب وتمويله.

لقد أثبتت جهود المملكة العربية السعودية نجاحها في مكافحة الإرهاب، عبر تجنيد جميع أجهزتها لحماية المجتمع من خطر الإرهابيين والقضاء على خلايا الإرهاب حيثما برزت، كما نجحت الجهود الأمنية في توجيه الضربات الاستباقية وإفشال محاولات إرهابية، والتصدّي لأصحاب الفكر الضال من المتعاطفين والممولين للإرهاب الذين لا يقلّون خطورة عن منفذي العمليات الإرهابية، كما أن كل الأعمال الإرهابية قد قوبلت باستنكار شديد واستهجان من المجتمع السعودي بمختلف شرائحه.

لقد كانت المملكة العربية السعودية سبّاقة في حضّ المجتمع الدولي على التصدّي للإرهاب، ودعت إلى تبنّي خطة عمل شاملة في إطار المرجعيات القانونية الدولية بما يكفل القضاء على الإرهاب ويحفظ للدول سيادتها وأمنها واستقرارها، فتبنّت العديد من المؤتمرات العالمية، وأسهمت في إنشاء مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، كما أعلنت المملكة مؤخراً عن تبرّعها بعشرة ملايين دولار أمريكي لإنشاء مركز جديد متخصص لمكافحة الإرهاب النووي في مقرّ الوكالة الدولية للطاقة الذرّية في فيينا، وبمبلغ ٥٠٠ ٠٠٠ يورو لمشروع تحديث معامل الوكالة في سايبرزدورف، وقد كانت المملكة من أوائل الدول التي دعمت القرارات الدولية ذات الصلة بالأمن النووي، وصادقت على اتفاقية الحماية

المادّية للمواد النووية، إضافة إلى عضويتها في الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي.

لقد كان العالم الإسلامي أول من يتحمّل أوزار الإرهاب، سواء الإرهاب الرسمي المنظّم القائم على الاحتلال واغتصاب الأراضي والممتلكات، أو ذاك المتستّر بعباءة دين أو طائفة. إن التقاعس عن إدانة الإرهاب الرسمي المنظّم الذي تمارسه إسرائيل وعدم محاسبتها على ما يرتكبه جيشها الاستعماري ومستوطنوها الإرهابيون من قتل ممنهج واستيطان وتهويد وتطهير عرقي مستمرّ يرقى إلى جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. إن التقاعس عن إدانة هذا الإرهاب هو الذي يؤدي إلى اشتعال فتيله وانتشاره، وإن سياسة المقاييس المزدوجة التي تنتهجها بعض الدول، ورعاية مصالح الأقوياء دون اعتبار لتحقيق العدالة والإنصاف، كل ذلك يرتبط ارتباطاً وثيقاً بازدياد وتيرة الكراهية والعنف والتطرّف والإرهاب.

لقد وقفت المملكة العربية السعودية موقفاً حازماً مع أشقائها العرب ضد سياسة التدخل التي تنتهجها إيران في المنطقة العربية، تلك السياسة التي تعمل على تعميق النزاعات والصراعات، والسعي إلى تصدير الثورة، وخلق بيئة مواتية لانتشار التطرّف والعنف والإرهاب الطائفي والمذهبي، وتستهدف زعزعة الأمن والنظام والاستقرار، وإثارة النعرات الطائفية ومساندة الإرهاب، وزرع الميليشيات المسلّحة والجماعات الإرهابية من أمثال حزب الله في لبنان وغيره من الميليشيات الطائفية، وتأسيسها جماعات إرهابية في البحرين ممولة ومدرّبة من الحرس الثوري الإيراني، واستمرارها في محاولات تهريب الأسلحة والمتفجرات إلى اليمن في اختراق فاضح لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

بعد تفاقم خطر الإرهاب وتهديده للكثير من الدول الإسلامية والصديقة، أعلنت المملكة العربية السعودية عن تشكيل تحالف إسلامي من ٣٤ دولة لمحاربة الإرهاب، وليكون شريكاً دولياً فاعلاً على مختلف الأصعدة الفكرية والثقافية والمالية والمعلوماتية في سبيل تعزيز الأمن، ووصولاً إلى أن يكون قوّة ضاربة ضد أي تنظيم إرهابي. كما أعلنت المملكة عن استعدادها للمشاركة في أي عمل دولي لاجتثاث جذور القاعدة وداعش في سورية وغيرها من المواقع.

لقد حذّر وفد بلادي مراراً من أن ما اقترفته السلطات السورية من جرائم بشعة على أيدي الشبيحة، واستخدامها لجماعات أجنبية تلوّح بشعارات طائفية، وفّرت بيئة ملائمة لانتشار جماعات داعش وجبهة النصرة الإرهابية واشتعال فتيل الإرهاب الذي أصبح يهدد العالم أجمع، وإننا نلفت انتباهكم إلى أنه بالرغم من الجهود الحثيثة لوقف الأعمال العدائية في سورية، وبالمخالفة لقراري مجلس الأمن ٢٢٥٤ (٢٠١٥) و ٢٢٦٨ (٢٠١٦)، فإن القوات السورية قد قامت منذ الإعلان عن وقف الأعمال العسكرية بأكثر من ٩٠٠ انتهاك أدت إلى مقتل أكثر من ١٥٠ شخصاً غالبيتهم من المدنيين، بما في ذلك الهجوم على المستشفيات والمدارس، واستخدام الأسلحة العشوائية بما فيها البراميل المتفجّرة، فضلاً عن استمرارها في حصار المدنيين وعرقلة إيصال المساعدات الإنسانية. إن الاستمرار في انتهاكات السلطات السورية يعرّض اتفاق وقف الأعمال العدائية للانهيار، ويعرّض جميع الجهود التفاوضية للخطر، ونؤكّد أن مواجهة الإرهاب في سورية والمنطقة مرتبطة بشكل جذري بالتوصل إلى اتفاق على هيئة حكم انتقالي سياسي ذات صلاحيات تنفيذية شاملة وفقاً لبيان جنيف ١ (S/2012/523، المرفق)، تعمل على تأسيس سورية المستقبل، سورية التي تنبذ الإرهاب وترفض العنف وتترفّع عن التعصّب والتطرّف، سورية التي ترفض أن يكون فيها مكان لمن تلطّخت أيديهم بدماء الشعب السوري.

إن حماية المدنيين من الاحتلال والقتل الممنهج، والامتناع عن نشر النعرات الطائفية والمذهبية، وتثبيت الاحترام للمواثيق

الدولية، ليست التزامات أخلاقية وقانونية فحسب، وإنما هي مطالب حيوية يمثّل انعدامها أحد أهمّ الأسباب الجذرية لانتشار الإرهاب، ولذلك ينبغي أن تكون في أولويات الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب. ومن هذا المنطلق، يتطلّع وفد بلادي إلى الاستمرار في التعاون المشترك والتنسيق لضمان أمن المنطقة واستقرارها والحفاظ على الأمن والسلم الدوليين.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثلة هنغاريا.

السيدة بوغياي (هنغاريا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أولا أن أشكر الصين على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة الهامة جدا.

إن هنغاريا، بطبيعة الحال، تؤيد البيان الذي سيدلَى به لاحقا بالنيابة عن الاتحاد الاوروبي، لكنني أود أن أقول بضع كلمات بصفتي الوطنية.

تعتقد هنغاريا حقا أن الإرهاب مشكلة عالمية يتعين التصدي لها على الصعيد العالمي. نحن دائما نقول إن الإرهابيين لا يسعهم أن ينتصروا، وإنه لا يمكننا أن نكافح الإرهاب إلاّ من خلال التعاون الدولي على أوسع نطاق ممكن، وبمساعدة مجموعة شاملة من الأدوات بدءا بالتدابير الأمنية، ووصولا للأدوات الوقائية. وتعتقد هنغاريا أن جميع أعمال الإرهاب هي أعمال إجرامية وغير مبررة، بصرف النظر عن دواعيها، ومكان وزمان وقوعها، وأيا كان مرتكبها. وينبغي عدم ربط الارهاب بأي دين، أو جنسية، أو حضارة، أو مجموعة عرقية.

وتعتقد هنغاريا أن الأمم المتحدة هي الأقدر على القيام بدور قيادي في تنسيق التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب. وهي الأقدر على تقييم ورصد الأولويات الدولية، ووضع الاستراتيجيات والسياسات على الصعيد الدولي، والاضطلاع بدور هام في مجال بناء القدرات. وفي هذا الصدد، نؤيد تماما نهج الأمم المتحدة برمته الوارد في خطة عمل الأمين العام الأخيرة بشأن منع التطرف العنيف. ونعتقد أيضا أن الاستعراض المقبل لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب سيوفر فرصة فريدة للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن إطار قوي للتعاون والتنسيق الدوليين، وهو الأمر المطلوب لمكافحة الإرهاب اليوم.

وتدعم هنغاريا جميع الجهود الدولية والإقليمية الرامية إلى اجتثاث مصادر الإرهاب. والقانون الجنائي الهنغاري يجرّم تمويل الإرهاب وغسل الأموال تحقيقا لهذه الأغراض. ونعتقد أن الجهود والأنشطة المحددة لوحدات الاستخبارات المالية ذات الصلة للدول الأعضاء يجب تنسيقها على أساس تشاطر المعلومات والتحقيقات المشتركة، حسب الاقتضاء، بغية زيادة الفعالية في مجال عرقلة قدرة المنظمات الإرهابية على العمل والبقاء.

وآخر المآسي التي وقعت في بروكسل تذكّرنا أيضا على نحو مؤلم بأهمية كبح تدفق المقاتلين الإرهابيين الأجانب. وثمة حاجة إلى مزيد من المراقبة الفعالة للحدود إذا أردنا أن نتصدى للتهديدات الأمنية التي يسببها العائدون من المقاتلين الإرهابيين الأجانب. وينبغي لتبادل قواعد البيانات وتشاطر المعلومات بسرعة أن يساعدانا أكثر على الرصد الفعال لسفر المقاتلين الإرهابيين الأجانب، وكفالة اتخاذ إجراءات عاجلة من جانب جميع أصحاب المصلحة عند الاقتضاء.

والاستراتيجية الشاملة لمكافحة الإرهاب لا يمكنها أن تستند إلى التدابير الأمنية فحسب. فالتدابير الوقائية المعززة هي أيضا عناصر حاسمة لتحقيق النجاح. والحكم الرشيد، وسيادة القانون، والاحترام الكامل لحقوق الإنسان، والتعليم الجيد، ومشاركة الشباب، والحوار بين الثقافات، جميعها عوامل تؤدي دورا هاما في منع التطرف. ويجب علينا أيضا أن نشرك في هذا الصدد جميع أعضاء المجتمع، بمن فيهم الزعماء

الدينيون، والقيادات النسائية، والبارزون في مضمار الفنون والموسيقى والرياضة.

وإن أحد أكبر التحديات في عصرنا هو إنشاء شبكة إنترنت مجانية في بيئة آمنة لأطفالنا وشبابنا، ومنع الإرهابيين من استغلال شبكة الإنترنت لأغراضهم الخاصة. ويجب أن نتعلم من نماذج النشاط المسؤول على شبكة الإنترنت، بحيث يشارك الشباب بفعالية من أجل الاسهام في إنشاء مجتمعات شاملة وتحقيق مستقبل مستدام للجميع. ونحن نؤيد كل الجهود الرامية إلى مواجهة الدعاية المشوهة التي يطلقها الإرهابيون، بما في ذلك أنشطة الطوائف الإسلامية والقادة الإسلاميين والائمة وغيرهم من قادة الرأي العام الإسلامي الذين تشكل أفعالهم اختلافا واضحا بين الإسلام كديانة والدعاية التي يروّج لها تنظيم داعش، وهما أمران متعارضان. ويسرنا أيضا أن مختلف مقدّمي الخدمات والمعلومات مستعدون للتعاون مع المجتمع الدولي عندما يجري إبلاغهم بما يفعله الارهابيون على شبكة الانترنت.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة للسيد أنطونيو.

السيد أنطونيو (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أولا أن أهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة مجلس الأمن في هذا الشهر، وعلى عقد هذه المناقشة الهامة في الوقت المناسب جدا. كما أود أن أتوجه بالشكر إلى الأمين العام على إحاطته الإعلامية الثاقبة تماما.

إن المناقشة الجارية اليوم تنعقد على خلفية التحديات المتزايدة في مجال السلام والأمن بسبب تصاعد الإرهاب والتطرف العنيف. فالهجمات الإرهابية التي وقعت مؤخرا في العديد من عواصم العالم، والتي صدمت ضمير المجتمع الدولي، جاءت كمثال آخر على حجم التحديات الماثلة أمامنا. وإنني أكرر رفض الاتحاد الأفريقي القوي والقاطع للإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، فضلا عن إدانته الشديدة لجميع الأعمال الإرهابية، التي لا يمكن تبريرها في ظل أي ظرف من الظروف. وأعرب مرة أخرى عن تضامن القارة مع البلدان والضحايا المتضررين، الذين ينبغي الاعتراف اعترافا كاملا بمحنتهم والتصدي لها. كما نعتقد اعتقادا قويا بأن الإرهاب لا يمكن ربطه وينبغي عدم ربطه بأي دين أو جنسية أو حضارة. وبالمثل، ينبغي عدم مساواة الإرهاب بالنضال المشروع للشعوب الواقعة تحت الاحتلال الأجنبي من أجل إعمال حقها غير القابل للتصرف في تقرير المصير.

وفي أفريقيا، لا يزال الإرهاب والتطرف العنيف يمثلان أخطر تهديد للسلام والأمن. وقد بلغ هذا التهديد في العقد الماضي أبعادا كبيرة من خلال توسعه الجغرافي، وإظهار مستويات غير مسبوقة من العنف في مختلف أنحاء القارة. وفي مواجهة هذه التحديات، ما فتئ الاتحاد الأفريقي وآلياته الإقليمية ملتزما بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، ومشاركا فيها بنشاط. ولقد وضعت أجهزة السياسات العامة في الاتحاد الأفريقي ذات الصلة إطارا شاملا لتنفيذ صكوك الاتحاد الأفريقي والصكوك الدولية لمكافحة الإرهاب في أفريقيا. والاتفاقية المتعلقة بمنع ومكافحة الارهاب لعام ١٩٩٩ وبروتوكولها التكميلي لعام ٢٠٠٤، فضلا عن خطة العمل لعام ٢٠٠٢، وإنشاء المركز الافريقي للدراسات والبحوث المتعلقة بالإرهاب، أمور لا تزال توفر إطارا قانونيا ومؤسسيا جيدا لتعزيز التعاون في ما بين الدول الأعضاء.

كذلك اتخذ الاتحاد الأفريقي العديد من المبادرات الآيلة إلى بناء القدرات، بغية تعزيز قدرات الدول الأعضاء على مكافحة الإرهاب. وتجلى التزام الاتحاد الأفريقي أيضا خلال مؤتمر القمة الذي عقده مجلس السلم والأمن الأفريقي مؤخرا، بتاريخ ٢٩ كانون الثاني/يناير، والذي استعرض، في جملة أمور، الجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي لمكافحة الإرهاب.

لقد أكدت القمة مجددا على استمرار أهمية الصكوك التي اعتمدتها منظمة الوحدة الأفريقية والاتحاد الأفريقي في السنوات الماضية، ودعت إلى تجديد الجهود الرامية إلى مكافحة التطرف والتطرف في التفسيرات الدينية اللذين يرسخان التعصب والعنف.

كذلك اتفقت القمة على مواصلة وتكثيف الجهود لدعم إنشاء آليات التعاون الإقليمي الرامية إلى التصدي لتهديدات عبر وطنية محددة في أجزاء مختلفة من القارة. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أنه تم بالفعل إنشاء عدد من آليات التعاون الأمني وذلك للتشجيع على تحسين التنسيق وتبادل المعلومات بين الدول الأعضاء، ولا سيما في إطار عملية نواكشوط، ووحدة الدمج والاتصال لمنطقة الساحل، وعملية جيبوتي من أجل شرق أفريقيا، ووحدة الدمج والاتصال لمنطقة شرق أفريقيا. وفي ذلك الصدد، ينبغي الاعتراف بالتقدم الذي حققته في الميدان البلدان المساهمة بقوات في بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في كفاحها ضد حركة الشباب الإرهابية، ويتعين تقديم دعم المجتمع الدولي الكامل بكل الطرق الممكنة. فأي تخفيض في موارده سيكون له تأثير سيئ جدا على المكاسب التي تحققت حتى الآن. إن التفعيل الأخير للآلية الأفريقية للتعاون في مجال الشرطة سوف يعزز بدرجة كبيرة قدرة القارة على التصدي للتهديد الذي يشكله الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية.

أما فيما يتعلق بمسألة تمويل الإرهاب، فقد أعرب الاتحاد الأفريقي مرارا وتكرارا عن قلقه العميق إزاء التقارير المتعلقة بالتدفقات المالية الواردة من خارج القارة دعما للجماعات الإرهابية والجماعات لمتطرفة، وقد شدد على أهمية التحقيق في هذه المسألة من أجل تحديد حجم المشكلة وتقديم توصيات بشأن كيفية التصدي لها على نحو شامل. تجدر الإشارة أيضا إلى أن الاتحاد الأفريقي يحظر دفع الفدية مقابل الرهائن ويطلب اعتبار هذه الأفعال جرائم.

في الختام، أود أن أكرر التزام الاتحاد الأفريقي بتحمل نصيبه كاملا من المسؤولية في مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف. وينبغي لنا أن ندرك أيضا حقيقة أن تلك المسؤولية تقع على عاتقنا جميعا، وأنه يجب علينا أن نعمل بصورة جماعية لمواجهة هذه الآفة التي لا تقوض السلم والأمن الدوليين فحسب، بل أيضا تقوض القيم والمبادئ ذاتها التي لطالما تميزت بها مجتمعاتنا الديمقراطية والمتنوعة.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثل كولومبيا.

السيد موراليس لوبيث (كولومبيا) (تكلم بالإسبانية): أود أن أشكر الرئاسة الصينية للمجلس على مبادرتها إلى عقد هذه المناقشة المفتوحة اليوم وعلى المذكرة المفاهيمية المقترنة بها (S/2016/306، المرفق)

إن القيام بعمل فعّال وشامل في وجه مخاطر من قبيل الإرهاب، والتطرف العنيف والمقاتلين الإرهابيين الأجانب قد أصبح أكثر إلحاحا. إذ أننا نشهد كل يوم أشخاصا من مختلف البلدان والمناطق في جميع أرجاء العالم يقاتلون في صراعات غريبة تماما عنهم أو من أجل قضايا العنف في مواقع بعيدة عن أراضيهم الأصلية. إن الطرق التي ينتشر فيها مؤخرا العنف، والتطرف العنيف وخطاب الكراهية تؤثر على قدرتنا، وعلى عيش الأجيال المقبلة معا.

لدينا واجب مستمر لبناء البيئات الاجتماعية والثقافية التي لا تمجد العنف. لا يمكن ولا ينبغي ربط الإرهاب بأي دين، أو مجموعة إثنية، أو مجتمع أو جنسية، وبالتالي يتعين علينا أن نوحد قوانا لمكافحة العنف بطريقة شاملة وموضوعية. وينبغي أن تستند جميع أفعالنا بقوة على احترام المعايير الدولية

وسيادة القانون. فهذا هو السبيل الوحيد الذي يمكننا من إحراز تقدم، وبذلك نمنع في المستقبل من استمرار وتزايد هذا التهديد بشكل أقوى. وكما قال الأمين العام في وقت سابق، لا يمكننا أن نضمن بأن الاستراتيجيات التي نستخدمها لمكافحة هذه الآفة لا تؤدي إلى نتائج عكسية وتفاقم الأثر على المجتمعات التي نريد حمايتها إلا عندما نحترم معايير حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

إن كولومبيا جزء من المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، وتشجع على اعتماد وتنفيذ وتطبيق مختلف الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية المتعلقة بالإرهاب، فضلا عن قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بوصفها طريقة فعّالة لمنع الإرهاب والمعاقبة والقضاء عليه من خلال التعاون الوثيق. إن الصلات المتينة بين الإرهاب ومختلف أشكال ومظاهر الجريمة المنظمة عبر الوطنيةمكّنت المنظمات الإرهابية من زيادة حجمها ونطاقها. ويجب على المجتمع الدولي أن يتعامل بفعالية مع اقتصاد الإرهاب، بالتشديد الخاص على موارده المالية وغسل العائدات المتأتية من أنشطته غير المشروعة.

التحدي المشترك لنا جميعا يتمثل في التطور اليومي للإرهاب، ولا يمكننا مكافحته إلا من خلال الجهود المتضافرة للدول الأعضاء ومنظمتنا. وكما تبين المذكرة المفاهيمية، فإن خطورة وأهمية هذه الظاهرة تحتمان على مجلس الأمن أن يتحمل مسؤوليته الرئيسية عن الحفاظ على السلم والأمن الدوليين وتعزيز التعاون مع الجمعية العامة والأمانة العامة، بغية توحيد القدرات في الجهود التي يمكن أن تؤدي إلى القضاء قضاء مبرما على الإرهاب وتفضي إلى تهيئة مناخ يسوده السلم والأمن الدوليين، وهو مناخ يحتاجه العالم إذا ما أراد إحراز تقدم في التنمية.

لا يمكن أن ينجح الكفاح ضد الإرهاب في ظل استمرار عدم وجود اتفاقية عامة بشأن الإرهاب الدولي. لقد صُرفت بالفعل سنوات من المناقشات في الجهود الرامية إلى صياغة هذه الاتفاقية، وإن خطورة مشكلة الإرهاب الدولي تتطلب العمل على جناح السرعة لاتخاذ القرارات اللازمة، مهما كانت صعبة. إن وجود اتفاقية سوف يُمكننا من استكمال الصكوك القائمة، وسد الثغرات المتبقية، وتعزيز الآليات القانونية الملزمة دوليا للتصدي لهذه الجريمة. وتشدد كولومبيا على مدى أهمية تعزيز المشاورات المفتوحة والشاملة في هذا المنتدى المتعدد الأطراف من أجل تحقيق توافق بسرعة على اتفاقية عامة، ونعتقد أن أي نص يتم بتوافق الآراء سوف يكون دليلا على التزام جميع الدول الأعضاء بالمصلحة المشتركة التي يمثلها القضاء على الإرهاب.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثل الهند.

السيد أكبر الدين (الهند) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، السيد الرئيس، على تنظيم مناقشة اليوم المفتوحة بشأن التهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليان بسبب الأعمال الإرهابية. واليوم، أصبح الإرهاب ظاهرة عالمية، فما من بلد أو مجتمع بوسعه أن يكون بمنأى عنه أو يتجاهله. وبحسب المعلومات الموثوقة، فقد لقي ٨٥٠ ٢ شخصا حتفهم، وأصيب أكثر من ٠٠٠ ٤ شخص بجراح، جراء العنف المتصل بالإرهاب في ٣٨ بلدا خلال الأشهر الثلاثة الأولى من هذا العام وحده. وفي الواقع، أن الإرهاب يكلف ثمنا مميتا. لذلك، نرحب بمبادركتم إلى عقد هذه المناقشة بوصفها خطوة نحو نهج عالمي للتحدي الجماعي.

بينما أحرز المجتمع الدولي تقدما في تطوير نظام قائم على قواعد لإدارة الجوانب العديدة للعولمة، لا يزال يتعين عليه أن يقطع شوطا طويلا على طريق التصدي للتهديدات الأمنية الناشئة، من قبيل الإرهاب. فالإرهابيون اليوم مترابطون عالميا. لقد وسعوا من حضورهم وتحولوا إلى وحوش متعددة

الرؤوس. وللأسف، فإن الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لمكافحة الإرهاب لا تزال في مهدها.

إن الأمم المتحدة في وضع فريد يمكنها من توفير المنبر اللازم للتعاون الحقيقي والتنسيق في كفاحنا المشترك ضد الإرهاب. ينبغي أن يتضمن هذا التعاون إرساء المعايير ووضع القواعد، فضلا عن ابتكار طرق عملية ومحددة لمكافحة الإرهاب. لذلك نرى أن إجراءات مجلس الأمن وحدها، بغض النظر عن مدى فعاليتها في الاستجابة للتهديدات المحددة، لا يمكن أن توفر ردا كافيا على آفة الإرهاب العالمية.

من أجل وضع جهود مكافحة الإرهاب التي تبذلها العديد من الحكومات الآن في إطار معياري أوسع، يعد اعتماد اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي، ضرورة ملحة. ومن شأنها إرساء إطار يتيح مواءمة الإجراءات المتخذة على الصعيد المحلي مع المعايير العالمية. ومن شأنها إحداث التماسك في الاستجابات الوطنية المضادة، لما يشكل تحديا بالنسبة لنا جميعا بشكل جماعي. وحتى ونحن نعمل على تعزيز آفاق إطار معياري في شكل اتفاقية شاملة، هناك العديد من الخطوات الأخرى التي يمكن اتخاذها لتجريد الإرهاب من الشرعية.

أولا، نحن نتفق مع الاقتراح الوارد في المذكرة المفاهيمية (S/2016/306، المرفق) بأن جميع الأعمال الإرهابية هي أعمال إجرامية، بغض النظر عن مكانها أوزمانها أو هوية مرتكبيها. ولا يقبل العالم اليوم أي سبب لتبرير الإرهاب. لذلك، فإن كل وثيقة ختامية تشير إلى الإرهاب بحاجة إلى تعزيز هذا النهج. وغالبا ما تجري الاستهانة بقيمة بيانات التضامن عندما تحدث الهجمات، والتعبير عن سياسة عامة بصرف النظر عن الأحداث.

ثانيا، تشكل أطر مثل فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية، التي تحدد المعايير المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب أومجموعة إيغمونت، وهي شبكة غير رسمية لوحدات المخابرات المالية، عناصر مهمة في إضعاف التنظيمات الإرهابية وإلحاق الهزيمة بها.

ثالثا، نحن بحاجة إلى المراقبة الفعالة لأنشطة مصادر الإرهاب ونتائجه النهائية، وكذلك معالجة النظام الإيكولوجي الذي يولد الإرهاب. ولذلك، فإننا نؤيد صياغة إطار قانوني لتجريم المقاتلين الإرهابيين الأجانب.

رابعا، فيما يخص تقديم الدعم الملموس، يتعين على لجان الجزاءات التابعة لمجلس الأمن، تخصيص قدر أكبر من الاستجابة لطلبات الدول الأعضاء لوضع قوائم وقائية لمواجهة الإرهاب. كما أنها بحاجة إلى أن تتابع بصرامة أكبر الشكاوى ضد الانتهاكات التي يرتكبها الأفراد والكيانات المدرجة في القوائم.

خامسا، ثمة حاجة إلى إعادة النظر في إجراءات الإجماع، وعدم الكشف عن الهوية التي تعمل من خلالها اللجنة المنشأة عملا بالقرارات ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) و ٢٢٥٣ (٢٠١٥) بشأن تنظيمي داعش والقاعدة ومن يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات، واللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٩٨٨ (٢٠١١). ذلك أنها تؤدي حاليا إلى انعدام المساءلة تحت غطاء الإجماع وعدم الكشف عن الهوية. ولدى كل عضو من الأعضاء الـ ١٥ حق النقض، ولا يتم إبلاغ أي طرف باستثناء الـ ١٥ عضوا عن الطرف الذي استخدم حق النقض في حالة معينة. ولا يجري إبلاغ أعضاء الأمم المتحدة بشكل عام، رسميا بكيفية وسبب عدم الموافقة على طلبات إدراج الإرهابيين في القوائم. ويتعين على آليات مكافحة الإرهاب مثل لجان الجزاءات، التي تعمل بالنيابة عن المجتمع الدولي، بناء الثقة، وألا تؤدي إلى الإفلات من العقاب عن طريق استخدام هذا النوع من حق النقض المستتر.

وآمل أن تعزز مداولات هذه المناقشة التوطيد المستمر لاتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي، والمناقشات القادمة

بشأن استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. وعلى الرغم من أننا حققنا تقدما فيما يخص بعض المسائل، فإن التوصل إلى توافق آراء واسع النطاق بشأن مسألة مكافحة الإرهاب اختبار لا يزال يتعين علينا اجتيازه في الأمم المتحدة. ومع ذلك، فهو أيضا اختبار لا يمكن لأحد منا الفشل فيه.

الرئيس (تكلم بالصينية): لا يزال هناك عدد من المتكلمين مدرجين على قائمتي لهذه الجلسة. وأعتزم، بموافقة أعضاء المجلس، تعليق الجلسة حتى الساعة ١٥/٠٠.

علقت الجلسة ١٥/١٣.